



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: محاسبة وتدقيق
التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دراسة قياسية حول فعالية التصريح التلقائي

للضريبة الجزافية الوحيدة

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور: مراد مدوني

من إعداد الطالبين:
- تاج بن طالب
- بوزيد لشبور

أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ عمر مهدي / أستاذ محاضر ب/ رئيسا
الدكتور/ مراد مدوني/ أستاذ محاضر ب/ مشرفا
الدكتور/ مصطفى العشعاشي/ أستاذ محاضر أ/ مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا:

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمان وارتبطت

طاعتها بطاعة الخالق

"أمي الحنون حفظها الله وتمعني بطول عمرها"

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه، إلى الذي سهل لي درب الحياة وكان رمزا للعبء

إلى الذي أقتدي بخطواته، عينا سهرت ويذا تعبت حق لك الحصاد

"أبي العزيز"

إلى من ترعرعت معهم إلى كل عائلتي فردا فردا.

إلى رفقاء دربي وسندي في هذا الحياة: أصدقائي وزملائي وفقهم الله وسدد خطاهم

لشيبور

باسم البارئ المنان ومن له طائع والصلاة على من يوم القيامة لنا شافع أما بعد:
أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهم عز وجل".... واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي
ارحمهما كما ربياني صغيرا...."

إلى روح الحياة وشوقها من غمرتني بعطفها العجيب
فالضمة منها تنير درب عاجز والنصيحة منها تزيح شجو الكئيب
أمي الغالية رحمها الله وتغمد روحها الطاهرة وأسكنها فسيح جنته
إلى سندي من عزة الحديث بذكره يرتقي والرونق من قربه ذاك الفخر المبجل
وذاك العلو في صдах بهجته يولجها سر قبلي على رأسه الأجل

أبي العزيز

من بحبهم اقتحموا مشاعري فعشت براءة الطفولة بقربهم
من شاركوني اللحظات بعمقها فتلاشى شجوي بودهم

إخوتي

إلى من أثروني على أنفسهم وسعوا لمنحي راحة تمتزج ببسمتهم
من أمضيت العمر ابتهاالا مشحونا بالحب وبصدق مشاعرهم

كل زملائي حاملي رسالة العلم والمعرفة

إلى بلسم الجراح في طياته العشق متمم بعنوانهم من تذوقت جنون السمر بحلاوتهم أزهار
البيت وإلى كل من ساعدوني في مشواري الدراسي هم خير أحبتي من الخلان والأصدقاء

من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي من أكن لهم الوله بكل لقاء

تاج

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

كلمة شكر

الحمد لله الكريم الذي خلقنا فسوانا وأكرمنا فهدانا ووهبنا فأعطانا وأحب نعمته علينا ألوانا وأفضل الصلاة والسلام على خير الأنام سيد المرسلين وإمام المتقين وبعد الحمد نتقدم بالشكر لله تعالى الذي أنعم علينا بنعمة العلم والمعرفة ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ونسأله أن يكون في ميزان حسناتنا

نتقدم بالشكر الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة كما نتوجه بجزيل الشكر للأساتذة الذين قيل فيهم "من علمني حرفا صرت له عبدا" والذين ساهموا في تعليمنا وإفادتنا في جميع الأطوار ونخص بالذكر جميع أستاذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة سعيدة....

وكل الشكر والتقدير والامتنان والعرفان بالجميل لأستاذنا الفاضل والعظيم في تواضعه مدوني مراد الذي

أشرف على هذه المذكرة وكان له الفضل الكبير في تقديم اليد من التوجيهات القيمة، فله منا أصدق التحيات وأنبل عبارات التقدير داعيين الله عز وجل أن يجعله للعلم ذخرا وللباحثين سندا ويجزيه أعظم جزاء

وشكرا لجميع مركز الضرائب- سعيدة - البدر - وإلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

جازاكم الله خيرا

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى فعالية التصريح التلقائي للضريبة الجزافية الوحيدة في التقليل من التهرب الضريبي، ورفع مصادر تمويل ميزانية الدولة وبالأخص ميزانية الجماعات المحلية مثل البلدية. لذلك قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى المركز الجوّاري للضرائب لولاية سعيدة، حيث قمنا بتوجيه استبيان إلى عمال المركز الجوّاري يتضمن جملة من الأسئلة تتعلق بالخاضعين للضريبة (حول نوع النشاط ورقم الأعمال المصرح به خلال ثلاث سنوات الأخيرة وإن كان المكلف لم يقدم تصريح ماذا كانت إدارة الضرائب فاعلة لذلك المكلف).

وقد توصلت نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد فعالية للتصريح التلقائي للضريبة الجزافية الوحيدة من حيث التقليل من التهرب الضريبي. كما توصلت الدراسة أيضا أن هناك من يحققوا رقم أعمال كبير ولكن بمجرد دفعهم للحد الأدنى 10000 دج لا يمكن لإدارة الضرائب فعل أي شيء لهم أو إعادة النظر في ملفاتهم.

الكلمات المفتاحية: الضريبة الجزافية الوحيدة، التهرب الضريبي، التصريح التلقائي.

Résumé

Cette étude vise à tenter de connaître l'efficacité du système déclaratif de l'impôt forfaitaire unique en vue de réduire l'évasion fiscale et augmenter les sources de financement du budget de l'Etat, notamment le budget des collectivités locales comme la commune. Par conséquent, nous avons mené une étude de terrain au niveau du centre de proximité des impôts de la wilaya de Saïda, où nous avons adressé un questionnaire qui comprend un certain nombre de questions liées aux contribuables de l'IFU.

Les résultats de cette étude ont montré que le système déclaratif n'est pas efficace pour réduire l'évasion fiscale. L'étude a également révélé qu'il y a ceux qui réalisent un gros chiffre d'affaires, mais une fois qu'ils ont payé le minimum imposable, les agents du centre ne pouvaient pas adresser un redressement fiscal.

Mots clés : Impôt forfaitaire Unique, évasion fiscale, système déclaratif.

قائمة المحتويات

أ.....	المقدمة العامة	3
3.....	المبحث الأول: عموميات نظرية حول الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي	3
3.....	ماهية الضريبة الجزافية الوحيدة	3
3.....	1. تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة	3
3.....	2. مجال تطبيق ومحددات الضريبة الجزافية الوحيدة	3
3.....	2.1 مجال التطبيق	3
4.....	2.2 تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة	4
5.....	3. معدلات الضريبة الجزافية	5
6.....	4. توزيع وإعفاءات الضريبة الجزافية الوحيدة	6
6.....	1.4 توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة	6
6.....	2.4 الإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيدة	6
7.....	5. الزيادات والغرامات الضريبة الجزافية الوحيدة	7
9.....	ماهية التهرب الضريبي	9
9.....	1. مفاهيم التهرب الضريبي	9
10.....	2. أنواع التهرب الضريبي	10
12.....	1.2 من حيث شرعيتها اتجاه القانون	12
12.....	2.2 من حيث درجة التعقيد	12
12.....	3.2 من حيث النطاق	12
13.....	4.2 من حيث معيار الحجم أو المقدار	13
13.....	3. أساليب التهرب الضريبي	13
13.....	1.3 التحايل المادي	13
13.....	2.3 التحايل القانوني	13
14.....	3.3 التحايل المحاسبي	14
14.....	4. طرق مكافحة التهرب الضريبي:	14
14.....	1.4 نشر الوعي الضريبي	14
15.....	2.4 تحقيق العدالة الضريبية	15
15.....	3.4 مراجعة التشريعات الضريبية	15
18.....	المبحث الثاني دراسات السابقة الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي	18
18.....	دراسات السابقة الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة	18
24.....	دراسات السابقة الخاصة بالتهرب الضريبي	24
36.....	تمهيد	36
36.....	1- عموميات حول تحليل البيانات	36
36.....	1,1 تعريف تحليل البيانات	36

40	2- تعريف للبرنامج المستعمل SPSS
40	3- طرق المعاينة (طرق الاستخدام)
41	4- شرح الاستبيان
47	المبحث الرابع دراسة الميدانية
47	1. متغيرات الدراسة
49	2. التحليل الاحصائي للبيانات

قائمة الجداول

5	جدول 1 معدلات الضريبة الجزافية
6	جدول 2 توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة
7	جدول 3 زيادات و غرامات الضريبة الجزافية
22	جدول 4 ملخص الدراسات الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة
31	جدول 5 ملخص دراسات التهرب الضريبي
43	جدول 6 انواع الاستبيانات من حيث التصميم
45	جدول 7 انواع الاستبيانات من حيث طريقة الإدارة
48	جدول 8 متغيرات الدراسة
49	جدول 9 قيم المتغيرات
49	جدول 10 ملخص القيم الثابتة والقيم المفقودة
50	جدول 11 جدول المتقاطع لأنواع نسب الضريبة * هل يوجد فحص شامل للشراء او البيع الو التكاليف
51	جدول 12 معامل التوافق
52	جدول 13 قيم الفواتير غير المصرح بها
52	جدول 14 جدول المتقاطع لأنواع نسب الضريبة * أهمية التجهيزات
53	جدول 15 ملخص القيم الثابتة والقيم المفقودة
53	جدول 16 16 جدول المتقاطع لأنواع نسب الضريبة * أهمية عدد الموظفين
55	جدول 17 معامل التوافق
55	جدول 18 ملخص القيم الثابتة والقيم المفقودة
56	جدول 19 16 جدول المتقاطع لأنواع نسب الضريبة * التصحيح الجبائي
57	جدول 20 معامل التوافق

قائمة الأشكال

- شكل 1 غرامات التأخير للضريبة الجزافية الوحيدة 8
- شكل 2 طرق مكافحة التهرب الضريبي 16
- شكل 3 أنواع العينة 39
- شكل 4 منحنى الاعمدة لنسب الضريبة مع التصريح بالفواتير 50
- شكل 5 منحنى الاعمدة الخاص بالضريبة الجزافية و أهمية التجهيزات 52
- شكل 6 منحنى الاعمدة يبين أهمية عدد الموظفين 54
- شكل 7 منحنى الاعمدة يبين نسبة التصحيح الجبائي 56

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها و نفقاتها العامة لتغطية متطلباتها الاقتصادية، ومن هنا يظهر الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتبارا لهذه الأدوار الهامة التي تلعبها في تدعيم إيرادات الدولة أصبحت الضرائب موضوع اهتمامنا، وشكلت الضرائب خلال فترات طويلة المصدر الأساسي في الأعمال و الدراسات العلمية المالية، وهذا ليس راجع لكونها إحدى ابرز مصادر إيرادات العامة فقط و لكن لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة، ولما تحدثه من إشكاليات تقنية واقتصادية المتعلقة بفرضها من جهة أخرى. وباعتبار أن العملية ضريبية عملية معقدة تتم على مراحل متعددة ابتداء من التشريع، الربط والتحصيل فهي تخضع لنظام يجمع وينضم تلك العملية يسمى بنظام ضريبي، والذي لا يعمل في بيئة مستقلة وإنما يصمم وفقا لإيديولوجية المجتمع الذي يعتبر المكلفون بالضريبة جزءا من أفراد و نظام حكمه، وبالتالي فهو نتاج لتفاعل البيئة التي يتواجد فيها.

ومن هنا تتضح العلاقة بين المكلف والنظام الضريبي والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الأخير في توجيه سلوك المكلف مما يخدم فعاليته من جهة والتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. والضريبة اثر علي الأداء المالي للمؤسسات من خلال معدلات المفروضة ومن هنا قام المشرع الجبائي بوضع نظامين جبائيين في الجزائر نظام الحقيقي و نظام الضريبة الجزافية الوحيدة حيث يعتمد في إتباع أي نظام فانه إذا زاد رقم الأعمال عن 15 مليون دج فان المكلف ملزم بإتباع نظام الحقيقي أما إذا قل على ذلك فان المكلف يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ولكن يحق لهم اختيار خضوع لنظام حقيقي.

إن افتقاد الضريبة لأحد هذه المبادئ يؤدي إلى جعل المكلفين بها في بحث مستمر عن كل الوسائل والطرق من أجل التملص من أداء الضريبة كليا أو جزئيا، فنجد نفسنا أمام ظاهرة التهرب الضريبي.

التهرب الضريبي هو حقيقة واقعية تعاني منها دول العالم، فلا تكاد تخلو الأنشطة الاقتصادية من وجود التهرب الضريبي، وهناك مؤشرات قوية على أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر، وان كانت اغلب المجتمعات تحاول السيطرة والتحكم في التهرب الضريبي، ولكن تختلف نسبة حدته من دولة إلى أخرى نتيجة لدرجة الوعي الضريبي عند المواطنين وكذلك صرامة السياسة العقابية الموقعة على المكلفين المتهربين.

قد أعطت الجزائر الأولوية الكبيرة للضريبة ابتداء من التسعينات، لكونها إيرادات مستقرة وثابتة بخلاف بعض الموارد الأخرى، كالضريبة الجزافية الوحيدة التي تعتمد عليها في نظامها الجبائي، والتي تتميز بعدم الاستقرار والدوام وذلك لعدم استقرار أسعارها وتذبذب إيراداتها.

وكذلك نتيجة لتبني الجزائر للنظام الاقتصادي الحر والانفتاح على الأسواق الخارجية، أصبحت هناك زيادة في الاستثمارات والأنشطة التجارية المختلفة، حيث لم تعد التجارة تقتصر على متجر ثابت في مكان معين مما يسهل تتبعه و تحديد رقم أعماله و مراقبته، بل إن بعض المكلفين بالضريبة قاموا بتوسيع نشاطهم بإنشاء شركات إنتاجية و

شركات استيراد و تصدير لديها مقرات و فروع متعددة على المستوى الوطني، مما يؤدي إلى سهولة إخفاء المداخل الخاضعة للضريبة و صعوبة كشفها من طرف مصالح الضريبة.

فأصبح من الضروري على الدولة الجزائرية الاعتماد على إصلاحات ضريبية انطلقت من سنة 1991 استهدفت هذه الأخيرة لازالت صعوبات وعوائق النظام الضريبي السابق مشاكل عديدة من بينها مشكلة التهرب الضريبي.

فأضحت الجزائر أمام ضرورة قيام بإصلاح جبائي لمحاربة التهرب الضريبي، عن طريق التوفيق بين مصلحة المكلفين بالضرائب من جهة ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى.

كما إن النظام الجبائي في الجزائر يعتمد على التصريح، بمعنى أن المكلف يحدد أسس فرض الضريبة ضمن تصريح يقدمه لمصالح الضرائب، وفقا لنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، وبمقابل للإدارة كامل الحق في مراقبته في كشف التهرب الضريبي ومحاولة تقليل فرصه.

إن سعي الدولة إلى مكافحة التهرب الضريبي المتعلق بالضريبة الجزائرية الوحيدة، يتمثل في محاولة القضاء على أسبابه، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والتخلص من البطالة وتقليص الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وغيرها من الأهداف، التي تؤدي إلى عدة تساؤلات وطرح الإشكالية التالية:

أولاً: إشكالية الدراسة

من خلال العرض السابق وللإلمام أكثر بالموضوع قمنا بطرح الإشكالية التي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي: هل نظام التصريح التلقائي للضريبة الجزائرية الوحيدة فعال في الحد من التهرب الضريبي ورفع موارد الدولة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماذا نقصد بالضريبة الجزائرية الوحيدة، وما هو مفهوم التهرب الضريبي؟
2. ما طبيعة العلاقة بين الضريبة الجزائرية الوحيدة والتهرب الضريبي؟
3. هل التصريح التلقائي للنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة كان فعالا في تحقيق الأهداف المسطرة له؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: نظام التصريح التلقائي للضريبة الجزائرية يحفز الخاضع للضريبة من تقليل قيمة التصريح.

الفرضية الثانية: نظام التصريح التلقائي للضريبة الجزائرية يقلل من مداخل ميزانية الدولة.

الفرضية الثالثة: نظام التصريح التلقائي للضريبة الجزائرية يثقل كاهل مصالح الضرائب في التحصيل والمراقبة.

ثالثا: أسباب ودوافع اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

- ✓ صلة الموضوع بطبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه.
- ✓ الرغبة الشخصية في تناول موضوع الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي، باعتباره من المواضيع الحديثة.
- ✓ حداثة الموضوع والميل الشخصي له وحب الاستطلاع في موضوع الضريبة الجزافية والتهرب الضريبي.
- ✓ قلة البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع بالرغم من أهميته البالغة.
- ✓ محاولة التعرف على العلاقة بين الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي.

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في اعتبار الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي من المواضيع الحديثة والمهمة بالنسبة لميزانية الدولة؛ نظرا للدور التي تلعبه فيها، حيث تعتبر أمرا حتميا وعملية مستمر تشجع للرفع من اقتصاد الدولة وإنعاشه، الإثراء بالمعلومات المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي. تزايد الاهتمام بموضوع الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي ومحاولة البحث عن علاقة التأثير بينهما. إبراز أهمية وأهداف الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي، وأهم البرامج والإستراتيجيات التي يمكن اعتمادها.

خامسا: أهداف الدراسة

- ✓ تقديم دليل علمي عن أهمية الاهتمام بتطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي.
- ✓ توضيح الإطار النظري للضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي.
- ✓ التعرف على معوقات والضريبة الجزافية الوحيدة.
- ✓ التعرف على واقع الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي بالمركز الجوارى للضرائب بسعيدة.
- ✓ دراسة مدى تأثير نظام التصريح التلقائي على موارد الدولة.

سادسا: حدود الدراسة

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أبعاد:

- . **البعد الموضوعي:** يتمثل في بحث أثر التصريح التلقائي للضريبة الجزافية الوحيدة على مداخل الدولة.
- . **البعد المكاني:** من أجل الإجابة على إشكالية البحث، تم اختيار مجموعة من المؤسسات الخاضعة للضريبة الجزافية بالمركز الجوارى للضرائب بولاية سعيدة.

. البعد الزمني: بغية الإحاطة بإشكالية البحث والوصول إلى النتائج التي تثبت صحة الفرضية أو تنفيها، قمنا بهذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2021/2020.

سابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يمثل الطريقة المنظمة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك ضمن الأشكالية التي تتضمن تحديداً واضحاً للمتغيرات، وكذا من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة وثبات صحة الفرضية أو نفيها، وذلك باستخدام قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الاستبيان وتحليل المعطيات عن طريق البرنامج الإحصائي IBM SPSS v26

ثامناً: صعوبة الدراسة

واجهتنا أثناء إعداد الدراسة بعض صعوبات لعل أهمها كان نقص المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة وكذا صعوبة الحصول على عدد كبير من الملفات الخاصة بالخاضعين للضريبة الجزافية بالمركز الجوّاري للضرائب لولاية سعيدة.

تاسعاً: تقسيمات الدراسة

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ما يلي:

• الفصل الأول: استعرضنا من خلاله الإطار النظري للضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي

من خلال التطرق إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول استعرض نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي.

أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى سرد مجموعة من الدراسات السابقة حول موضوع الضريبة

الجزافية والتهرب الضريبي في الجزائر وبعض دول العالم.

• الفصل الثاني: المتمثل في الفصل التطبيقي للدراسة.

من خلال التطرق إلى مبحثين كالآتي:

• المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أساسيات تحليل البيانات وبرنامج الإحصائي SPSS.

أما في المبحث الرابع فقد تطرقنا فيه إلى إجراء الدراسة التطبيقية لمعرفة فعالية التصريح التلقائي للنظام

الضريبة الجزافية.

الفصل الأول:

المبحث الأول:

عموميات نظرية حول

الضريبة الجزافية الوحيدة

والتهرب الضريبي

المبحث الأول: عموميات نظرية حول الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي

ماهية الضريبة الجزافية الوحيدة

1. تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة

الضريبة الجزافية الوحيدة لتغطي الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. (المديرية العامة للضرائب، 2021)¹

2. مجال تطبيق ومحددات الضريبة الجزافية الوحيدة

2.1 مجال التطبيق

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الشركات المدنية ذات الطابع المدني والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا طبيعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا وكذا التعاونيات الحرفية، والصناعات التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي الخمسة عشر مليون دينار سنويا (15000000دج)، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي، يستثنى من نظام الإخضاع الضريبي الحالي:

✓ أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي.

✓ أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها.

✓ أنشطة شراء - إعادة البيع على حالها، الممارسة حسب شروط البيع بالجملة، طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 224 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

✓ الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء.

✓ الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحليل الطبية.

✓ أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة.

✓ القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين.

✓ الأشغال العمومية والري والبناء.

يبقى النظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا من أجل تحديد الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي تم خلالها تجاوز سقف رقم الأعمال المنصوص عليها بالنسبة لهذا النظام. ويتم تحديد هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات. ويظل هذا النظام قابلا للتطبيق كذلك بالنسبة للسنة الموالية. (المديرية العامة للضرائب، 2021)²

المادة 282 مكرر: محدثة بموجب المادة 2 من ق.م. لسنة 2007 و معدلة بموجب المادتين 13 من ق.م. لسنة 2015 و 8 من ق.م. لسنة 2020¹

² المادة 282 مكرر 1: معدلة بموجب المواد 9 و 12 من ق.م.ت. لسنة 2008 و 14 من ق.م. لسنة 2010 و 16 من ق.م. لسنة 2011 و 3 من ق.م.ت. لسنة 2011 و 13 من ق.م. لسنة 2015 و 8 من ق.م. لسنة 2020.

يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي. ويبلغ الاختيار للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلفون بالضريبة تطبيق نظام الربح الحقيقي. إن اختيار نظام الربح الحقيقي لا رجعة فيه.

يمكن للمكلفين بالضريبة الجدد أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي، حين اكتتاب التصريح بالوجود، المنصوص عليه في المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2.2 تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة

يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، الذين اكتتبوا التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، أن يشرعوا في حساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للإدارة الجبائية حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

فيما يتعلق بالمكلفين بالضريبة الذين يقومون حصريا ببيع منتجات ذات هامش ربح ، محدد بموجب التنظيم المعمول به ، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة ، فان الأساس الخاضع الذي يجب اعتماد لهذه الضريبة ، يكون من هامش الربح الإجمالي المتعلق بهذه المنتجات.

يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين إن يكتتبوا بحلول 20 جانفي، على الأكثر، من السنة ن+1 تصريحا نهائيا يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا.

في حالة ما تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به بعنوان التصريح المؤقت، فان المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي.

عندما يتعدى رقم الأعمال المحقق عتبة خمسة عشرة مليون دينار (15000000دج)، فان الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدلات الموافقة.

عندما تحوز الإدارة الجبائية عناصر تكشف عن تصريح غير مكتمل، فيمكنها إجراء التصحيحات على الأسس المحددة وفق الإجراء المنصوص عليه في المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية. ويتم إجراء التقويمات بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة عن طريق جدول ضريبي مع تطبيق العقوبات الجبائية المتعلقة بالتصريح غير المكتمل المنصوص عليها في المادة 282 مكرر 10 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

لا يمكن أن يتم هذا التقويم إلا بعد انقضاء أجل اكتتاب التصريح النهائي.

أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة، عند اختتام السنة المالية لتلك التي يتم فيها تجاوز الحد المذكور أعلاه، فيتم تحويلهم إلى نظام الربح الحقيقي.

يجب أن يبقى المكلفون بالضريبة المحولون إلى النظام الحقيقي خاضعين لهذه الأخيرة مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق بعنوان السنوات المالية اللاحقة. (المديرية العامة للضرائب، 2021)³

3. معدلات الضريبة الجزافية

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي: (المديرية العامة للضرائب، 2021)⁴

جدول 1 معدلات الضريبة الجزافية

النسبة	الأنشطة
5 %	بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع.
12 %	بالنسبة للأنشطة الأخرى.

المصدر: من إعداد الطالبين

فيما يتعلق بمعدل الضريبة الجزافية الوحيدة المطبقة على النشاط المختلط، فإن هذا الأخير يحدد تناسبيا مع رقم الأعمال الموافق لكل نشاط. (المديرية العامة للضرائب، 2021)

استثناء لأحكام المواد 282 مكرر إلى 282 مكرر 4، فإن الأشخاص الطبيعيين، مهما كان وضعيتهم إزاء الفئات الأخرى من المداخل الذين ينشطون في إطار دائرة التوزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة، يخضعون لاقتطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 5 % بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة يطبق على مبلغ الفاتورة مع احتساب كل الرسوم ويطبق هذا الاقتطاع حسب الحالة من طرف المؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو من طرف المؤسسات التي تنشط في مجال الشراء / إعادة البيع.

كما يجب على المؤسسات المذكورة أعلاه، إن تطبق هذا الاقتطاع من المصدر بالنسبة للأشخاص الغير مسجلين لحد الآن لدى الإدارة الجبائية والذين يحققون عمليات إنتاج للسلع والخدمات أو المؤسسات الناشطة في الشراء / إعادة البيع تتم إعادة صب هذا الاقتطاع من طرف المؤسسات في العشرين من الشهر الذي يلي الفاتورة، على الأكثر.

لا تطبق أحكام المادة 282 مكرر 3 على هذه الفئة من المكلفين بالضريبة. (المديرية العامة للضرائب، 2021)⁵

³ المادة 282 مكرر 2: معجلة بموجب المواد 23 من ق.م.ت. لسنة 2015 و 13 من ق.م.ت. لسنة 2017 و 8 من ق.م. لسنة 2020 و 14 من ق.م.ت. لسنة 2020 27 من ق.م. لسنة 2021.

⁴ المادة 282 مكرر 4: معجلة بموجب المواد 10 من ق.م.ت. لسنة 2008 و 12 من ق.م. لسنة 2012 و 13 من ق.م. لسنة 2015

⁵ المادة 282 مكرر 4: محدثة بموجب المادة 10 من ق.م. لسنة 2019.

4. توزيع وإعفاءات الضريبة الجزافية الوحيدة

1.4 توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي: (المديرية العامة للضرائب، 2021)⁶

جدول 2 توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

النسبة	الغرف
49%	ميزانية الدولة
0.5%	غرف التجارة والصناعة
0.01%	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية
0.24%	غرف الصناعة التقليدية والمهن
40.25%	البلديات
5%	الولاية
5%	الصندوق المشترك للجماعات المحلية

المصدر: من إعداد الطلبة

يعاد صب ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة المقطوع على شكل اقتطاع من المصدر، لفائدة ميزانية الدولة. (المديرية العامة للضرائب، 2021)⁷

2.4 الإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيدة

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها.
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم.
- تستفيد من الإعفاء المؤقت: الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين بصدد الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها.

⁶ المادة 282 مكرر 5: معدلة بموجب المواد 11 من ق.م.ت. لسنة 2008 و 19 من ق.م. لسنة 2009 و 12 من ق.م.ت. لسنة 2009 و 13 من ق.م. لسنة 2015.

المادة 282 مكرر 5أ: معدلة بموجب المادة 10 من ق.م. لسنة 2019.⁷

- تمدد هذه المدة إلى ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيةها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

- تمدد هذه المدة بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة. يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.

غير أنهم يبقون خاضعين لدفع الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (المديرية العامة للضرائب، 2021)⁸

5. الزيادات والغرامات الضريبية الجزافية الوحيدة

تطبق زيادة على مساهمة المكلف بالضريبة الذي لم يتم باكتتاب التصريحات المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، والمادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بعد انقضاء الأجل المحددة، حسب الحالة، بالزيادات الآتية. (المديرية العامة للضرائب، 2021)⁹

جدول 3 زيادات وغرامات الضريبة الجزافية

النسبة	الغرامة
10%	إذا تجاوز التاجر عن التصريح مدة شهر واحد(1).
20%	إذا تجاوز التاجر عن التصريح مدة شهر (1).

إن الإيداع المتأخر للتصريح النهائي المنصوص عليه في المادة 282 مكرر 2 عندما لا يؤدي إلى عملية دفع ، فيترتب عنه دفع غرامة . (المديرية العامة للضرائب، 2021)¹⁰

⁸ المادة 282 مكرر 6: معدلة بموجب المواد 13 من ق.م.ت. لسنة 2008 و 14 من ق.م. لسنة 2015 و 8 من ق.م. لسنة 2020 و 14 من ق.م.ت. لسنة 2020.

المواد من 282 مكرر 7 إلى 282 مكرر 10: محدثة بموجب المادة 10 من ق.م. لسنة 2020.⁹
المادة 282 مكرر 7: معدلة بموجب المادة 15 من ق.م.ت. لسنة 2020.¹⁰

شكل 1 غرامات التأخير للضريبة الجزائرية الوحيدة

مدة التأخير	مبلغ
إذا تجاوز التاجر عن التصريح مدة شهر واحد	2500 دج
مدة التأخير	مبلغ
إذا تجاوزت شهر واحد ولم يتعدى الشهرين	5000 دج
مدة التأخير	مبلغ
إذا تجاوز التاجر عن التصريح مدة شهرين	10000 دج

المصدر: من إعداد الطالبين

بانقضاء اجل الشهر الواحد (1) المنصوص عليه في المادة 282 مكرر 7 أعلاه، فان المكلف بالضريبة الذي لم يكتتب التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، يتم إخضاعه إجباريا للضريبة ، مع تطبيق الزيادة بنسبة 25% وذلك بعد تبليغه ، عن طريق رسالة موسى عليها مع إشعار باستلام ، بوجوب تقديم تصريحه في اجل ثلاثين (30) يوما. (المديرية العامة للضرائب، 2021)¹¹

غير أن هذا تم تقديم التصريح في اجل الثلاثين (30) يوما المذكور أعلاه، تخفض الزيادة إلى 20%.

إن التصريحات التي يشوبها النقص أو التدليس و التي تكون محل التسوية من طرف الإدارة، تكون عرضة لتطبيق العقوبات المقررة في المادة 193 من هذا القانون.

يترتب عن عدم مسك الدفاتر المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، تطبيق غرامة قدرها عشرة آلاف دينار (10.000 دج)

¹¹ المادة 282 مكرر 8 معدلة بموجب المادة 15 من ق.م.ت. لسنة 2020.

ماهية التهرب الضريبي

تعتبر الضريبة وسيلة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق أغراضها، فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي تفرض فيه حيث تركز عليها الدولة لسد نفقاتها العامة، غير أنه مع تعدد الأنشطة وتطور القطاع الصناعي والتجاري أدى إلى تعدد أنواع الضرائب المفروضة وهذا ما نتج عنه ظاهرة خطيرة تسمى التهرب الضريبي التي أصبحت تهدد اقتصاد الدول المتخلفة بصورة متفاقمة والدول المتقدمة كذلك.

1. مفاهيم التهرب الضريبي

لقد اختلف الباحثون في وضع مفهوم محدد لظاهرة التهرب الضريبي إذ ليس من السهل إعطاء تعريف شامل ودقيق للتهرب الضريبي، وعليه يمكن إعطاء بعض التعاريف التالية:

التعريف الأول

الغش الضريبي هو: "الخداع أو التزوير ويعاقب عليه القانون"، وهو ممارسة غير مشروعة تهدف إلى دفع ضرائب أقل. (بن سفيان، 2020/2019)

التعريف الثاني

"يوجد التهرب الضريبي عندما يتخلص المكلف القانوني من عبء الضريبة دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر". (بن سفيان، 2020/2019)

التعريف الثالث

يعرفه Cartou Louis على أنه: "هي مجموعة العمليات التي يقوم بها المكلف من أجل وضع مادته الخاضع للضريبة في متناول النظام الجبائي الذي يمنحه أحسن و أكثر امتيازات سواء في داخل الدولة أو خارجها. (زوبيري و ولد قادة، 2018-2017)"

التعريف الرابع

يعرفه Dalahaye Thomas: "التهرب الضريبي هو أن يسعى المكلف من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي. (زوبيري و ولد قادة، 2018-2017)"

التعريف الخامس

التهرب الضريبي هو مجموع السلوكيات الرامية إلى تقليص مبالغ الاقتطاعات الضريبية واجبة الدفع. (زوبيري و ولد قادة، 2017-2018)

التعريف السادس

هو السبيل الذي يسلكه المكلف بدفع الضريبة من أجل التخلص منها بصورة كلية أو بجزء منها على الأقل، كما وعرف بأنه الإفلات من الضريبة المستحقة على المكلف كلها أو بعضها. (موفق، 2015)

التعريف السابع:

يقصد بالتهرب الضريبي محاولة الممول التخلص من الضريبة، وعدم الالتزام القانوني بأدائها. ويرفق عادة بين التهرب الضريبي، وبين التجنب الضريبي.

فالتهرب الضريبي يحصل بالمخالفة القانونية بعدم الالتزام بأداء الضريبة، وفي حالة تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، وتناولها من قبل القانون، وذلك بإخفاء السلعة أو التصرف المنشئ للضريبة.

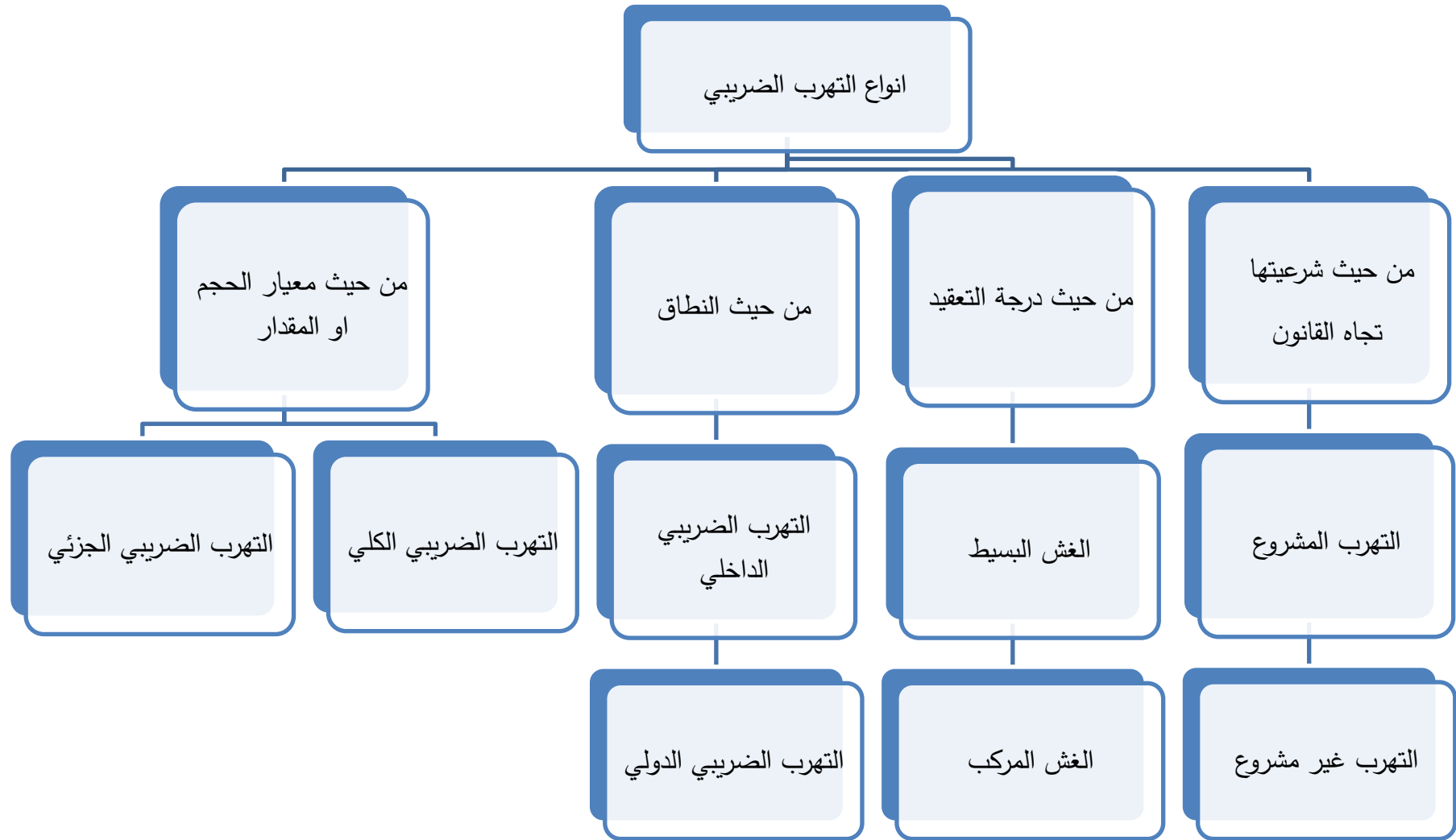
أما بالنسبة للتجنب الضريبي: فهو يحصل بعدم إنشاء الواقعة التي يتناولها القانون بالضريبة، كرفض استلام السلعة المستوردة، تجنب دفع الضريبة الجمركية أو رفض الإنفاق الاستهلاكي بالامتناع عن شراء السلع الاستهلاكية، تجنب دفع الضرائب غير المباشرة، أو رفض إنتاج السلعة بالشكل، والشروط التي يتناولها القانون بالضريبة المباشرة على الإنتاج.

ولا شك ان التجنب الضريبي لا يشكل مخالفة للقانون، ولا يعتبر تهرباً حقيقياً من الضريبة، وذلك نظراً لعدم التجسيد المادي للواقعة المنشئة للضريبة القانونية. (غازي حسين، 2003)

2. أنواع التهرب الضريبي

لقد أدى اتساع ظاهرة التهرب الضريبي وتعقدتها إلى تعدد معايير تصنيفها، إذ توجد عدة تصنيفات موضحة في الشكل التالي:

الشكل 2 انواع التهرب الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبين

1.2 من حيث شرعيتها اتجاه القانون

التهرب المشروع: والمقصود منه تخلص المكلف من أداء الضريبة، نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي والتي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية.

التهرب غير المشروع: عندما يقدم المكلف على مخالفة الأحكام القانونية، يسلك طرائق الغش والاحتيال مرتكبا جرائم مالية يعاقب عليها القانون.

2.2 من حيث درجة التعقيد

الغش البسيط: يتمثل في توفير عنصر القصد للتملص الإداري من الضريبة وهو يعرف باعتباره كل فعل أو سهو يرتكب عن سوء نية بغرض تقاضي تطبيق الضريبة، ويلجأ إليه المكلف طواعية من خلال السهو في التصريح بأحد مكونات المادة الخاضعة للضريبة أو عدم دقة التصريحات المقدمة.

الغش المركب: أو المؤهل هو مرادف لعبارة الطرق التدلسية فالعنصر المادي المتمثل في الطرق التدلسية يجب أن يضاف إلى عنصر القصد ويلجأ المكلف إليه مجسدا لإرادته في التهرب وسعيا منه إلى محو كل الآثار وإخفاء الحقيقة ومحاولة عرقلة أي مراقبة محتملة كان يمسك محاسبة مزيفة أو يقدم فواتير مزور.

3.2 من حيث النطاق

التهرب الضريبي الداخلي: يعد ظاهرة قديمة قدم الضريبة ذاتها، كما، أنه أكثر شيوعا في العالم، وهو التهرب الذي يقع داخل حدود الدولة ذاتها، ويمتاز هذا النوع من التهرب بأنه سهل المتابعة والاكتشاف والمكافحة لأن حدوثه داخل الدولة يجعله خاضعا للسيادة الإقليمية للدولة وبالتالي يكون من كامل سلطتها أن تلجأ إلى جميع الوسائل التشريعية والإدارية والفنية التي تحوزها في سبيل مجابهة هذا التهرب الضريبي وكشف ومعاقبة المتهربين.

التهرب الضريبي الدولي: يعتبر هذا النوع من أخطر أشكال التهرب، إذ أنه يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل والأرباح التي من المفروض أن تخضع لضرائب البلد الذي حققت فيه فعلا إلى بلد آخر يتميز بضغطه الضريبي الملائم.

4.2 من حيث معيار الحجم أو المقدار

التهرب الضريبي الكلي: وذلك عندما يستطيع المكلف التخلص من الضريبة المكلف بها بشكل كامل، ولا يسددها إلى الخزينة العامة للدولة ويتحقق ذلك إما بإخفاء نشاط المكلف كلية.

التهرب الضريبي الجزئي: يحصل عندما يتمكن المكلف من التخلص من جزء من الضريبة المستحقة عليه، وذلك إما عن طريق إسقاط بعض عناصر نشاطه الخاضع للضريبة قانونيا، بحيث لا يعبر الجزء المتبقي والظاهرة عن حقيقة نشاطه الفعلي، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى فرض الضريبة عليه لأقل مما كان يجب أن تفرض عليه، أو من خلال تمكن المكلف من التخلص جزئيا من نوع ما من الضرائب وذلك بإسقاط بعض العمليات أو الإيرادات الخاضعة لهذه الضريبة. (بن سفيان، 2020/2019)

3. أساليب التهرب الضريبي

1.3 التحايل المادي

عندما يغير المكلف بطريقة غير قانونية واقعة مادية بحيث يتمثل في عدم التصريح القانوني جزء متمثل في المواد والمنتجات أو البضائع أو الأرباح التي تدخل ضمن الاقتطاع الضريبي فهو عبارة عن إخفاء جزئي أو كلي يساهم بطريقة غير قانونية.

2.3 التحايل القانوني

يعتبر أسلوبا أكثر استعمالا وتنظيما وأرقى تقنية حيث يأخذ شكلين أساسين للتحايل القانوني وهما:
*إخفاء عن طريق التلاعب في تكييف الحالات القانونية: ويتمثل في تزييف المكلف حالة لوضعية قانونية خاضعة للضريبة إلى وضعية أخرى محل الإعفاء ومن أمثلة على ذلك:

- تغيير عقد البيع بجعله عقد هبة لتفادي دفع الضرائب على عقد الأول.
- توزيع الشركة لأرباح على المساهمين في شكل رواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة.

*الإخفاء عن طريق عمليات الوهمية: يستعمل هذا النوع غالبا في مجال الرسم على القيمة المضافة في إنشاء فواتير مزيفة لعمليات البيع والشراء من طرف المكلف الذي يستطيع من خلالها الاستفادة من الحق في خصم الرسوم المشتريات بحيث يقوم بتأسيس نظام تهرب قائم على تسجيلات حسابية وتبريرها بفواتير وهمية. (زاوي و مولاي، 2020/2019)

3.3 التحايل المحاسبي

يتم التلاعب المحاسبي إما بتضخيم التكاليف أو بتخفيض الإيرادات أو كلاهما، باعتبار المحاسبة قاعدة للرقابة من طرف الإدارة الجبائية والمتمثلة في:

أ/ **تضخيم الأعباء:** وهي عبارة عن أعباء متعلقة بممارسة نشاط المؤسسة والمدعمة بوثائق تبريرية والتي لها علاقة مباشرة بالإدارة الجبائية وهي:

➤ **المستخدمون الوهميون:** يلجأ المكلف من خلالها إلى تسجيل الأجور والرواتب في الكشوف المحاسبية

للمستخدمين لا وجود لهم في الأصل هذه الرواتب مما تسمح بتضخيم الأعباء وتقليص الضريبة.

➤ **النفقات والمصاريف غير المبررة:** لقد سمح المشرع للمكلف بخصم بعض الأعباء التي لها علاقة

بنشاط المؤسسة ولكن المكلف يستغل في بعض الأحيان هذه الفرصة لتسجيل أعباء أخرى خارج نشاط

المؤسسة مثل: صيانة سيارة خاصة بأحد المسيري المؤسسة وتسجيل نفقاتها باسمها.

➤ **تقنية الإهلاك:** رغم قيام المشرع الجبائي بوضع سلم خاص لمعدلات الإهلاك إلا أن المكلف يحاول

دوما التلاعب فيها بوسائل متعددة إما بتطبيق معدلات لا تتعلق بالأصل المهلك نهائيا أو برفع قيمتها

أو في حالة التلاعب في قيمة الأصل من خلال إضافته لقيمة الإهلاك إلى ثمن الشراء بهدف تقليص

المبلغ الخاضع للضريبة.

ب/ **تخفيض الإيرادات:** وتعد طريقة تقليدية يتبعها المكلف للتخلص من الضريبة، وأساسها امتلاك الدفاتر المحاسبية

شكليا فقط ويتعمد فيها إلى تقليص الوعاء الضريبي وذلك بتقاضي الإعلان عن إيراداته الحقيقية. (زاوي و مولاي،

2020/2019)

4. طرق مكافحة التهرب الضريبي:

تختلف آليات مكافحة التهرب الضريبي تبعا للنظام الضريبي في كل بلد، كما تختلف هذه الآليات من ضريبة

إلى أخرى في النظام الضريبي الواحد ويتم مكافحة التهرب الضريبي كالتالي:

1.4 نشر الوعي الضريبي

ينتظر الوعي الضريبي من خلال تعريف المواطنين بالضريبة وطبيعتها ومشروعيتها حق الدولة في جبايتها

ووجوب إنفاقها من خلال وسائل الإعلام المختلفة بحيث يقتنع المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه وهذا يتطلب

من السلطة ترشيد الإنفاق العام بما يخدم المصلحة العامة بحيث يشعر المكلف بأن الضريبة تعود عليه بشكل

منافع وخدمات مباشرة أو غير مباشرة.

2.4 تحقيق العدالة الضريبية

يعد تحقيق مبدأ العدالة من أهم طرائق مكافحة التهرب الضريبي ولتحقق هذا المبدأ لابد من مجموعة من الإجراءات والسبل منها:⁴

✓ **شمولية الضريبة:** بحيث تصيب الدخول جميعها ولا يشعر المكلف الضريبي أن هناك من يحقق إيرادات ولا يدفع الضريبة.

✓ **معدل الضريبة:** يجب أن يكون معدل الضريبة معقولا وغير مرتفع حتى لا يترك أثرا سلبيا في نفسية المكلف مما يدفعه إلى التهرب من دفع الضريبة.

✓ **الإعفاءات الضريبية:** يجب أن تكون الإعفاءات الضريبية مدروسة دراسة دقيقة بحيث لا يفيد منها بعض الأشخاص على حساب فئات أخرى، وتؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة.

✓ **الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة:** يجب أن تراعي الضرائب الحالة الاجتماعية للمكلف، والأخذ بمبدأ القدرة على الدفع.

✓ **تشجيع المكلفون على مسك دفاتر تجارية:** حيث تساعد الدفاتر المحاسبية الدوائر المالية على تجديد الأرباح للمكلفين تحديدا دقيقا مما يساعد على الحد من التهرب الضريبي.

✓ **التربط بين الجهات المختلفة في الدولة:** يجب على التشريع الضريبي أن يسمح للإدارة الضريبية بالحصول على البيانات الخاصة بالمكلفين جميعها من الجهات المختلفة في الدولة وبشكل دوري ومنتظم بحيث يساعدها على تعرف نشاطات المكلف جميعها ويضع حدا للتهرب الضريبي.

✓ **تحسين الجهاز الإداري الضريبي:** ويتحقق هذا الأمر من خلال تدعيم الجهاز الضريبي بالآلات الحديثة ورفع كفاءة العاملين في الإدارة المالية والاهتمام بالتدريب العملي.

✓ **اشتراك المحاسبين في المسؤولية:** أي يجب أن يكون المحاسب القانوني متعاوناً مع الإدارة

الضريبية

ولا يغفل عن مصالح الخزينة العامة مما يؤدي إلى تقديم إقرارات ضريبية ذات موثوقية.

إعادة النظر في جزاءات المتهربين وتشديد العقوبات على كل من يرتكب جرم التهرب الضريبي.

3.4 مراجعة التشريعات الضريبية

يجب أن يتمتع التشريع الضريبي بمجموعة من الصفات مثل حسن الصياغة واتساقه مع الوضع الاقتصادي ومن ثم يجب إعداده إعدادا جيدا ومتناغما ومتربطاً بحيث لا يتضمن ثغرات تترك مجالا للتهرب وعدم المساواة ومن ثم يجب اللجوء إلى الإجراءات الوقائية المتمثلة في تعديل الأحكام القانونية المتعلقة بتحقيق الضرائب وجبايتها مما يحقق سرعة تحقق الضريبة وجبايتها ولا يترك مجالا للتهرب. (بن سفيان، 2020/2019)

يمكن تلخيص طرق مكافحة التهرب الضريبي في الشكل التالي:

شكل 2 طرق مكافحة التهرب الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبين

المبحث الثاني:

الدراسات السابقة حول الضريبة الجزافية

والتهرب الضري

المبحث الثاني دراسات السابقة الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي

دراسات السابقة الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة

تبين لنا من خلال دراسة (عمراني و باي، 2020) أن للبلديات ثلاث ضرائب تعتبر موردا لها، كما يتعلق الأمر هنا بالرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة، وكذا الرسم على القيمة المضافة، وتختلف ضمن ذلك الأهمية النسبية لهذه الرسوم من البلدية إلى أخرى على أساس الاختلافات المسجلة والتباين الملاحظ في واقع النشاط التجاري والصناعي على مستوى تلك البلديات.

حاول الباحثين من خلال هذا البحث معرفة الدور الذي تلعبه الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات وقد استخلص مجموعة من النتائج هامة المتعلقة بواقع تمويل البلديات، فعلى ضوء بعض الإصلاحات التي عرفتها المالية العامة، فإن الكثير من البلديات بقيت عاجزة ماليا و أمام مشاكل صعبة تمنعها من تأدية مهامها بشكل جيد بسبب أن مصادر تمويلها الأساسية مرتبطة أصلا بتحصيل الموارد الجبائية، فالموارد الجبائية تمثل موردا هاما في تمويل البلديات، فهذه الإيرادات تختلف من بلدية إلى أخرى، و توجد بعض الرسوم التي يمكن أن تشكل موردا هاما بالنسبة للبلديات، ولكن تبقى عملية تحصيلها ضعيفة جدا مثل الرسم على الأملاك، الرسوم البيئية، الرسم الصحي، و بالتالي قد يكون من المفيد جدا التفكير في إيجاد صيغ أدق و أسهل لتحصيل هذه الجباية.

قد تكون بعض الضرائب والرسوم تستفيد منها البلديات بنسبة ضئيلة مقارنة بالنسب المحصلة لصالح ميزانية الدولة، مثلما هو شأن بالنسبة للرسم على القيمة المضافة الذي يعتبر موردا جبائيا هاما للدولة، ولكن لا تستفيد منه البلديات إلا بنسبة 10%.

لقد توصل الباحثين (بلحوت و زاوي، 2019) في دراستهم إلى بعض النتائج بحيث أن التغيرات في النظام الجبائي الجزائري كانت تساهم في تحسين مردودية الجبائية العادية. لكن من خلال الدراسة التي قاموا بها توصلوا إلى أهم النتائج منها الوعي الضريبي وارتفاع عدد المكلفين بالضريبة، بحيث ساهمت زيادة عدد المكلفين في زيادة الإيرادات الجبائية لكن ليس بالمردودية المنتظرة، ذلك لعدم وجود قرائن وإثباتات عند التصريح مما يدخل الشك في صحة التصريحات. فنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أعفى عدة نشاطات من دفع الضريبة وأبقى شرط واحد هو دفع الحد الأدنى من الضريبة والمقدرة ب: 10.000 دج، فهذا الشرط أصبح طريقة من طرق التهرب الضريبي. وفي الأخير، كانت أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تطبيق معدلات 5% و 12% للأنشطة التجارية وخدماتية على التوالي.

توصلت هذه الدراسة (وازرقي، 2017) إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار قيمة الأصول للمكلف بالضريبة، عند قيامها بفحص التصريح التقديري والتصريح التكميلي، فيمكن للإدارة الضرائب مراقبة إمكانية المؤسسة من

تحقيق رقم أعمال إضافي يتجاوز عتبة الضريبة الجزافية الوحيدة، وفي هذه الحالة يمكن رفض التصريح المكلف، وإجراء تسوية للضريبة.

على الإدارة الجبائية أيضا تخصيص رقابة صارمة على المكلفين بالضريبة المستفيدين من الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة، الذي يلتزم بتشغيل ثلاث عمال على الأقل، ويترتب على عدم احترام ذلك الالتزام بإعادة احتساب الحقوق الذي يفترض تسديدها وذلك بعد سحب الاعتماد.

توصلت دراسة (رمضاني و شارف، 2018) أن للضريبة عدة وظائف منها اجتماعية و اقتصادية إضافة إلى وظيفتها المالية التقليدية، فلا يمكن لأي كان أن ينكر أن للنظام الضريبي دور في تحقيق التوازن والتنمية داخل أي بلد كونه مورد هام، كما رأينا من خلال هذا البحث مدى إسهام النظام الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التطرق لتجربة بعض الدول الناشئة كتركيا والصين، بإسقاط لما سبق على واقع النظام الضريبي في الجزائر، وإسهامه في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يتعين على الجزائر إعادة النظر في العوامل الأخرى المؤثرة على المناخ الاستثماري.

وبعد استعراض كل من النظامين الضريبيين التركي والصيني يمكن استخلاص النتائج التالية: تشابه كل من النظامين في الجانب الفني حيث يعتمد كلا منهما على تشكيلة الضرائب التي ينبغي من خلالها تحقيق الأهداف السياسية الضريبية، ويختلف النظامين في كون النظام التركي أكثر مرونة وأقل تعقيد من النظام الصيني، ويتبع النظام التركي نظاما موحدًا على كامل التراب التركي، أما النظام الصيني فيتميز بالتعدد حيث يختلف نظامها تبعًا لاختلاف المقاطعة. لقد قام الباحثين بدراسة تحليل كل الجوانب النظرية لدور الاقتصادي للضريبة مع دراسة مقارنة لتجربة كل من تركيا والصين.

توصل الباحث (علي، 2016) من خلال دراسته أنه لا بد من إعادة النظر في النظام القانوني الجبائي استجابة لمتطلبات التنمية المحلية، وانطلاقًا مما تم التطرق إليه فلا بد من إعادة النظر في النصوص القانونية، ولا بد من إجراء تعديلات على النظام القانوني للجباية المحلية استجابة للمتطلبات الجديدة للتنمية المحلية.

ويجب تفعيل الموارد الجبائية لتدعيم الموارد المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، فلا بد من تبسيط الإجراءات الضريبية وتحقيقها للتشجيع الملتزمين وتشجيع الاستثمار وذلك من خلال إسناد دور للبلديات للمساهمة في تحصيل الجباية المحلية إلى جانب الإدارة الضريبية وتطوير نظام عمل الإدارة الجبائية على مستوى البشري والمادي لضمان الشفافية، كذلك تعديل النصوص القانونية لتترك مجال للبلديات لتوسيع مصادر تمويلها الذاتية ومنحها تناسب مع الاختصاصات المسندة لها، رفع نسب الضرائب والرسوم الموجهة للإيرادات المحلية لتحقيق أهداف

التنمية المحلية وتعديل قانون الضرائب وقانون المالية، وذلك لمساهمة السياسة الجبائية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلصت دراسة (صالح، 2019) أن كثرت النشاطات غير الرسمية في الجزائر في مختلف القطاعات الاقتصادية رغم ايجابياتها، لكنها أثرت سلبا على الخزينة العمومية للدولة نتيجة للتهرب الضريبي. وعلى الرغم من الأسباب الكثيرة لانتشاره مثل الفساد الإداري والقانوني... الخ، إلا أن هناك أسباب مرتبطة بالنظام الجبائي مثل ارتفاع معدلات الضغط الضريبي، عدم تحقيق العدالة الضريبية. الخ. كما أنه يمتلك آليات للحد منه كتفعيل الرقابة الجبائية، إقرار الامتيازات الجبائية أو نشر الوعي الضريبي بما يقرب الإدارة من المكلف.

فاستحدثت نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بمعدلاته المنخفضة وكذا بساطة إجراءاته، مكن من تسجيل قرابة المليون نشاط رسمي. لكن ثقل العبء الضريبي، وعدم مراعاة المقدرة التكلفة للممولين جعل النظام الجبائي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، وحتى ضعف الرقابة الجبائية زادت من حجم التهرب الضريبي. غياب المفاهيم والقواعد الجبائية التي تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الجديدة للتجارة الإلكترونية.

الزيادة المعتبرة في كل أنواع الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة، أدى إلى زيادة الضغط الضريبي على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، كانت هذه بعض النتائج التي استنتجها الباحث من خلال دراسته.

تناولت دراسة (بلواضح، تحليل و تقييم نظام الضريبة الجزافية في ظل الاصلاح الجزائري، 2018) مسار إصلاح الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر. توصل الباحث إلى أن هذا النظام يختلف حسب النشاط والتصريح الجبائي وحسب المعدل والمكان الممارس فيه نشاط المكلف، كما توصل الباحث إلى بعض النتائج منها: تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في سنة 2007، وهو جمع كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني في النظام السابق، وهي أصغر أنظمة إخضاع الضريبي من حيث قيمة الوعاء المحدد له، فهو يحدد بناء على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين إضافة إلى الاعتماد على بعض العناصر الأخرى المكونة للملف الجبائي، وفي سنة 2015 تم تقليص أنظمة الإخضاع الضريبي إلى نظامين فقط: نظام الجزافي والنظام الحقيقي، وبهذا تم توسيع مجال تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

استخلص الباحث (شايب باشا، 2018) من خلال دراسته إن الجباية المحلية هي أهم مصادر وموارد التمويل المحلي والتي تبلغ نسبة مساهمتها إلى غاية 90% من مجموع الإيرادات، وهي كذلك من أهم الموارد الاقتصادية سواء كانت محصلة لصالح الدولة أو لصالح الجماعات المحلية. وقد صنفت هذه الضرائب المحصلة إلى مباشرة وغير مباشرة حسب القانون الجبائي، وهذا ما يلاحظ حول الجباية التي تستفيد منها البلديات. فإن المشرع قد أنشأ

العديد من الضرائب والرسوم بشأنها، وذلك في مختلف القوانين الجبائية، كما أغفل المشرع الجبائي الجزائري على تحديد آليات الكفيلة والمحافظة على حصيلة تلك الضرائب والرسوم، فالشيء الأهم هو المداخل التي تحققها تلك الضرائب والرسوم لميزانية البلدية خاصة وإن النظام الجبائي يعاني من ظاهرة التهرب الضريبي.

لخصت دراسة (طالبي، 2018) أن الضريبة الجزافية الوحيدة إحدى مصادر تمويل ميزانتي الدولة و الجماعات المحلية، و يتمثل مكلفها أكثر من 70% من جمهور الجبائي في الجزائر (وعاء ضريبي واسع)، فقد اهتم المشرع الجزائري في السنوات الأخيرة بهذا النوع من الضريبة و الذي هو نظام و ضريبة في نفس الوقت. وفي إطار تبسيط الإجراءات الجبائية للوعاء و التحصيل في هذا النوع من النظام الجبائي، حيث توصلت الدراسة إلى بعض النتائج و الملاحظات المعروضة كالتالي: تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة التي تقوم مقام كل من "الرسم على النشاط المهني"، "الرسم على القيمة المضافة"، و "الضريبة على الدخل الإجمالي"، هو اختزال، تبسيط و توحيد للضريبة بالنسبة للمكلف بها. إن التوجه نحو فكرة " النظام الجبائي التصريحي " في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة استوجب التصريح والدفع لدى مصالح التحصيل من أجل ترك فرصة لمصالح الوعاء للتفرغ لمهامها الأساسية والمتمثلة في الرقابة لمختف التصريحات للمكلف، فهذا النظام يحول عبء الإثبات لإدارة الضرائب، وهنا نلاحظ غياب قرائن قانونية لإثبات عكس تصريحات المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة. إن خلق إمكانية الدفع المجزئ للضريبة الجزافية الوحيدة من خلال المادة "14" من قانون المالية لسنة 2017 هو تبسيط للإجراءات الجبائية بالنسبة للمكلف بالضريبة.

جدول 4 ملخص الدراسات الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة

الكاتب	سنة النشر	الدراسة التي قام بها
عمراني عبد الحكيم و باي عبد الحق	2020	مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات
بلحوث عبد المجيد و زاوي عمر حمزة	2019	الانتقال من النظام الجزافي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل و تسهيل الإجراءات الجبائية
وازرقي الميلود	2017	التدابير الجبائية الجديدة المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة
رمضاني لعلا و شارف عبد القادر	2018	الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا و الصين)
علي محمد	2016	النظام القانوني ومتطلبات تفعيل التنمية المحلية

تحديات النظام الجبائي الجزائري للحد من الاقتصاد غير رسمي	2019	صالح بزة
تحليل و تقييم نظام الضريبة الجزافية في ظل الإصلاح الجزائري	2018	بلواضح الجيلاني
مكونات جباية البلدية وهيمنتها في تمويل ميزانيتها	2018	شايب باشا كريمة
الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر - تخفيف وتبسيط الإجراءات الجبائية	2018	طالب بن عيسى

المصدر: من إعداد الطالبين

دراسات السابقة الخاصة بالتهرب الضريبي

قدم الباحث (ميهوبي، 2014) في دراسته بعض إجراءات تحصيل الضريبة وعدم ترك أي فجوة أو منافذ ممارسات التحليلية قصد التهرب الضريبي، وكذلك تسريع إجراءات التحصيل الضريبة ومتابعة عمليات التحصيل وتحسينها وتأطير أعوان المكلفين بها وبالمقابل منحهم دعم اللوجستيكي وخصهم بما أمكن من تجميع وتحفيز. مع دعم آليات الرقابة الجبائية وتوسيع ميدان تدخل إلى أعوان جماعة المحلية دون اقتصار على قابض الضرائب لأن اطلاع على مهام التحصيل لا يجب أن تكون حكر على مصالح المالية بل يجب توسيع ذلك إلى مصالح جماعات محلية لاطلاع على مجالات وأفاق الجبائية. كما اقترح إنشاء أجهزة للشرطة الجبائية كما هو معلوم في بعض الدول المتقدمة وإحداث هيئة تتمتع بالاستقلالية المالية ومكلفة بالتنسيق بين مختلف مصالح الضريبة مما سيدعم عملية التحصيل الضريبي ويحقق فعالية مرغوبة، وكذلك نشر الوعي الثقافي من تحسيس مختلف المتعاملين مع الإدارة الجبائية، حتى يساهم كل مكلف بالضريبة في تأدية الالتزامات التي هي على عاتقه دون أي ضغط أو إكراه، ومحاربة بعض مؤشرات التي تتحكم في عملية التحصيل مثل تغيير مقر المؤسسة ونشاط وضرورة احترام مصالح الضريبة لمواعيد واجل تحصيل الضريبي حتى لا تفقد الضريبة قيمتها المالية والعملية، تدعيم القطاع بسيكولوجيا الإعلام والاتصال تفاديا لنقص المسجل حاليا في مجال معلوماتية واتصالات.

تبين من خلال دراسة (ناصر، 2010) أن التهرب الضريبي له آثار سلبية من الناحية المالية والاقتصادية، لذلك فإن مختلف أنظمة الضريبة تعمل على مكافحة هذه الظاهرة وتقليل من حدتها. كما توصلت إلى بعض النتائج: أن التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر الاقتصاد الوطني ولا تسمح لدول بتنفيذ سياستها المالية ولأهدافها التنموية ونظرا لانعكاسات السلبية التي تترتب عن التهرب فإن مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة. لذا فإن أحسن طريقة لمكافحة التهرب الضريبي تكمل في بحث عن فعالية نظام الضريبي وذلك من خلال بساطة نظام ضريبي وتمتعه بالشفافية والمرونة مع تخفيف عبئ الضريبي وتوفير إدارة ضريبية كفى تعمل على تسهيل إجراءات الضريبة، والسعي إلى تحقيق عدالة ضريبية وتدعيم التكافؤ الاجتماعي، واستقرار النظام الضريبي حيث أن كثرت التغييرات والتشريعات الضريبية يؤدي إلى محيط غير مشجع لمبادرة الاستثمار.

ولتفعيل سبل مكافحة التهرب الضريبي اقترح الباحث ناصر مراد ما يلي: تدعيم الإجراءات المتخذة لمكافحة التهرب الضريبي بإرادة سياسية قوية، تنفيذ الصارم لمختلف العقوبات الجبائية والجنائية، إصلاح الشامل لإدارة الضريبة وفق معايير دولية، إعداد برنامج وطني لمكافحة الرشوة داخل إدارة الضريبة وتحسين المحيط الاقتصادي وذلك بالقضاء على جميع المشكلات التي تغذي ظاهرة التهرب الضريبي.

عالج الباحث (مولود، 2015) في دراسته أبرز وأهم المشاكل التي يطرحها مصطلح الإنفاق الضريبي، وعلاقته بظاهرة التهرب الضريبي وأهم مظاهر التهرب والإجراءات المتخذة من طرف سلطات المالية للحد منه. فسياسة الحد من التهرب الضريبي هي أحد سياسات الاقتصادية والمستحدثة من صناعات القرار لتوجيه وتحفيز الأنشطة

الاقتصادية نحو القنوات المرغوبة. تتخذ هذه السياسة عدة أشكال سواء الإعفاءات الضريبية أو تخفيضات أو تخفيضات الخاصة بالمعدلات أو التأجيلات الضريبية أو القرض الضريبي.

وقد اعتمدت الجزائر بشكل كبير على هذه السياسة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية إلا أن حجم الإنفاق الضريبي لا يظهر في الوثائق الرسمية تثبت قيمته مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة وغالبية الدول النامية، فهو ما يطرح مشكل الشفافية فيما يخص هذه السياسة، لذلك يجب على السلطات المالية للجزائر إتباع منهج علمي لمنح الإنفاق الضريبي للمستثمرين الحقيقيين حتى لا يسيء استخدامه بغرض التهرب و الغش الضريبي.

اتضح من دراسة (باندي و خويلدي، 2020) العلاقة الواضحة بين التهرب الضريبي والفساد، نستخلص في الأخير النتائج التالية: التهرب الضريبي هو فعل أو سلوك صادر من مكلف يدفع الضريبة بغض النظر إلى طرق المستخدمة في هذا التهرب. عدم وجود تعريف موحد للفساد الذي يختلف مفهومه حسب الزاوية التي ننظر منها إليه، وجاء في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته تحت عنوان المصطلحات أو مصطلح الفساد الذي حدده المشرع الجزائري ويشمل كل جرائم منصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون. فجرائم الفساد ترتكب من طرف موظف عمومي بمفهوم واسع في قانون جنائي أما من حيث التهرب الضريبي فهو يرتكب من قبل المكلف بالضريبة، ويمكن أن تلفت ممارسة التهرب التي يقوم بها المكلف بدفع الضريبة مع تكيف قانون جرائم الفساد كون هذا المكلف شخص عادي لا يتصف بصفة الموظف العمومي، لكن هذا الموظف قد يقع تحت تكيف قانوني لجرائم الفساد لوقف نظام ثنائي لتجريم، كما قد يعتبر المكلف المتهرب بدفع الضريبة شريكا في جرائم الفساد الإداري التي لا تأخذ بنظام ثنائية التجريم وبالتالي فإن العلاقة بين التهرب الضريبي والفساد هي علاقة تبادلية بحيث نجد كل منها تشكل سببا ونتيجة للأخر.

لقد تطرأ الباحث (مراد، 2009) لبعض الإجراءات مكافحة التهرب وذلك نظرا للانعكاسات السلبية التي تترتب عن التهرب الضريبي خاصة من الناحية المالية والاقتصادية وتحدث الباحث عن بعض الإجراءات وهي : تدعيم برنامج مكافحة التهرب الضريبي بإرادة سياسية قوية و تبسيط نظام ضريبي و تخفيف عبئه. كما أكد على التنفيذ الصارم لمختلف العقوبات الجبائية و الجنائية المسلطة على المتهربين عن دفع الضريبة و الإصلاح الشامل للإدارة الضريبية وفق معايير الدولية في الأداء الضريبي، بإعداد برنامج وطني لمكافحة الرشوة داخل إدارة الضرائب و تعميم التعامل بالشيكات وذلك لضبط مختلف المعاملات التجارية، وكذا تحسين المحيط الاقتصادي وذلك بالقضاء على جميع نشاطات التي تؤدي لظاهرة التهرب الضريبي مثل الاقتصاد الموازي و عملية المضاربة. و يجب أيضا نشر الوعي الضريبي باستعمال عدة طرق كالصحافة، إصدار دليل مكلف، إقامة مكاتب لإرشاد الضريبي، وكذلك تنظيم ملتقيات حول النظام الضريبي و مستجداته مع ضرورة إدراج تكوين و ثقافة الضريبة

ضمن برنامج تربوي في الجامعات و المعاهد و المدارس، كما تحدث الباحث على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة و كذلك توسع إدارة الضرائب على معلومات الغير التي تفيد في كشف عن حالات التهرب الضريبي.

لقد قدم الباحثين (اسماء و ضامر، 2018) بعض التوصيات في ختام هذه الدراسة بهدف تقليل من ظاهرة التهرب الضريبي باعتبارها جريمة اقتصادية واجتماعية، تؤثر سلبا على الخزينة العمومية بصفة خاصة واقتصاد الوطني بصفة عامة، لذا من الضروري وضع برنامج ومشاريع وسياسات من شأنها تقليل من التهرب الضريبي. أولا، ترسيخ الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع الذي يتضمن بدوره تشجيعهم على أداء الضرائب التي تقع على عاتقهم. ثانيا، تجديد الرقابة الجبائية على المكلفين، وهذا من خلال تدقيق وتحقق من سلامة معطيات وبيانات تصريحات المصرح من طرف مكلف بالضريبة حتى يتسنى لها الكشف على الأخطاء وحالات الغش والتهرب الضريبي. ثالثا، وأيضا القيام بحملات التوعية وتحسيسية تؤكد على دور فعال لضرائب كمصدر رئيسي للخزينة العمومية. رابعا، في حالة وجود مخالفات وتجاوزات التي من شأنها ردع المكلفين الذين تخول لهم أنفسهم محاولة التهرب الضريبي يجب تحديد عليهم جملة من العقوبات وتطبيقها عليهم، ولهذه توصيات أهمية وقيمة كبيرة في مجال الضرائب إن أخذت بعين الاعتبار.

تبين لنا من خلال لدراسة (نجوى، 2019) أن إلزامية فرض الضريبة وتعددتها يؤدي ببعض المكلفين إلى إنتاج أساليب مشروعة وغير مشروعة وهو ما يعرف بالتهرب الضريبي، إذ أن مكافحته ليس بأمر هين وسهل وذلك لتعدد أشكاله وتقنيات المتبعة من طرف المكلفين بالضريبة. كما تناولت كذلك وسائل عقابية التي قررها المشرع من أجل قمع وردع التهرب الضريبي، عن طريق إخضاع المكلفين بتطبيق وتنفيذ الالتزامات الجبائية واحترامها.

بعد معالجة الباحثة لمختلف الجوانب، توصلت إلى أن التهرب الضريبي هو ظاهرة عالمية أكثر منها وطنية بسبب كثرت الثغرات وتعددتها في النظام الضريبي. أدت إلى عدم ثقة المكلفين بهذا النظام، وعدم قدرت الأعوان إدارة الضرائب على مواكبة هذه الثغرات. كذلك تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين من إجراءات الهامة الواجب اتخاذها لتقليل من التهرب الضريبي. كما أن ضعف مستوى موظفي إدارة الضرائب ونقص الكفاءة ناتجة عن نقص تكوين وتربصات، وعدم احترام اختصاص عند التوظيف سبب من أسباب التهرب. كذلك تغشي ظاهرة الرشوة الناتجة عن غياب الرقابة والعقوبات الصارمة ضد أعوان إدارة الضرائب، و قلت عدد الموظفين القائمين بالرقابة بإدارة الضرائب مقارنة بعدد المكلفين بالضريبة المتزايدة بصفة مستمرة. كذلك عدم وجود قضاة متخصصين في المادة الضريبية نتج عنه اعتماد قضاة اعتمادا كبيرا أثناء التحقيق على وسيلة الخبرة، من هنا فإن النزاع الضريبي أمام جهات القضائية يتطلب وقت طويل لحله، فكل هذه الاقتراحات تقلل من ظاهرة التهرب الضريبي.

توصل الباحث (رابحي، 2021) إلى انه عندما دخلت الجزائر اقتصاد السوق أصبح من ضروري أن يتفاعل النظام الضريبي مع متطلبات سوق الحر والعولمة الاقتصادية الخاصة بعد أن اتضح أن الموارد النفطية والجمركية تتسم بعدم الاستقرار في تحقيق وتوجيه برامجها، إذ يمكن اعتبار هذا النوع من جباية كأداة ناجمة في يد الدولة الجزائرية تفكر حاليا في البحث عن موارد مالية جديدة. ولتحقيق ذلك لابد أن تفكر في النهوض بالقطاعات الأخرى وجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو دولية بهدف تحقيق إيرادات ضريبية معتبرة حتى توفر مناصب شغل لها مداخل جباية هامة واتخاذ آليات فعالة بتحصيلها واعتماد على نظام جبائي فعال. وبالرغم من كل هذا يبقى نقص كبير جدا في هذا المجال رغم الإصلاحات المعمول بها.

وعلى هذا الأساس توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها قلت الوعي الضريبي لدى المكلفين يتميز بانتشار واسع في القرن الحالي، ويعود ذلك لأثار متعددة التي أفرزتها التغيرات وتحولات اقتصادية نتيجة لزيادة توجه نحو عولمة التي أدت إلى بروز أنواع وطرق جديدة للتهرب الضريبي.

نستنتج من دراسة (قدوري و غازي، 2020) أن هناك إرادة السياسية لمكافحة التهرب الضريبي بمختلف الوسائل والأشكال، ولا يمكن أن يكون ذلك من خلال رقابة وردع فقط إنما إيتاح أساليب وقائية حيث توصل الباحثين إلى أهم النتائج مثل انجازات في مجال مكافحة التهرب الضريبي عن طريق عصنة إدارة الضرائب بإنشاء المؤسسات المتخصصة، والتي أدت إلى تزايد عدد المكلفين بالضريبة. وكذلك تعود نتائج المتحصل عليها فيما يخص ارتفاع المستوى التحصيل الضريبي وزيادة عدد مكلفين بالضريبة إلى كفاءة أداء الهياكل الجديدة، كما أن هناك تطور ايجابي لإدارة الضرائب في مجال مكافحة التهرب الضريبي من الجانب الوقائي وتحسين علاقة بين مكلف بالضريبة وإدارة الضرائب من خلال تحسين نوعية خدمة مقدمة للمكلف من الإدارة، كما هناك إدارة مكافحة التهرب الضريبي لمختلف وسائل بشتى الأشكال.

استخلصنا من دراسة (بوزيد، 2015) إن ظاهرة التهرب الضريبي ليست وليدة عصرنا الحالي بل اقترن وجودها بوجود ضريبة نفسها لذا بات من لازم تصدي له ومكافحته بكل وسائل ثقيلة لحد منه أو منعه بهذا ضمان استقرار وديمومة دخول موارد المالية لخزينة العمومية.

فقد يتناقض ويتعارض المصطلح التهرب الضريبي والغش الضريبي، كذلك التخطيط الضريبي وتحقيق الضريبي. وترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأن الغش الضريبي يستند إلى الترتيبات غير الشرعية التي بواسطتها يتم تحقيق المسؤولية الضريبية وبالتالي يدفع مكلف أقل مما يجب دفعه عن طريق إخفاء جزء من دخله أو إخفاء معلومة الضريبة عن إدارة الضرائب. كما عرف في جنوب إفريقيا استغلال غير مسموح وفي نيوزلندا و بريطانيا بأن التهرب الضريبي غير مسموح وفي الولايات المتحدة الأمريكية يسمى بالاستغلال الملاجئ الضريبية، لذلك وجدت المنظمة صعوبة في تعريف دقيق لتهرب الضريبي كما يمكن أن تتعارض مع قوانين واجب احترامها وتفريق بين التهرب مقبول وغير مقبول مرتبط أساسا بمعادلة تخطيط/تحقيق، وكذلك التشريعات الضريبية عجزت عن تفريق ما هو مشروع وغير مشروع .

هدفت لدراسة (سيليني و طالبي، 2021) إلى بيان اثر تطبيق النظام الجبائي الالكتروني على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا بالجزائر، ويمكن استخلاص من هذه الدراسة أن تطبيق الأنظمة المعلوماتية الالكترونية في المجال الجبائي جعل الخدمة العمومية ترتقي و تتطور حيث أن عمل وفق متطلبات العصرنة بالاعتماد الإدارة الذكية الالكترونية أصبح تطبيقها ضروري و حتمي بغية تقدم و عصرنة الخدمة العمومية و المرفق العام، وهذا تماشيا مع معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات العمومية و هو ما تسعى إليه الجزائر من خلال جلب التكنولوجيا و اعتمادها عليها، وفي الأخير و باعتماد على الدراسة للموضوع توصل الباحثين إلى أن تطبيق النظام الجبائي المعلوماتي جاء بثماره من خلال استقرار التحصيل الضريبي على نفس الوتيرة في الإدارة التي يطبق فيها. رغم نجاعة هذا النظام في ادراة الأزمة من ناحية التحصيل إلا انه هناك العديد من نقاط الضعف التي مازالت تحتاج إلى دراسة أبرزهم عدم استغلال هذا النظام الالكتروني الجبائي بكافة مزاياه التي وجد من اجلها، عدم التعجيل في بناء قاعدة بيانات وطنية تساهم فيها عديد الإدارات كالجمارك و التجارة قد تكون كوسيلة رقابة و مرجع تشترك فيه كل الإدارات التابعة للدولة ليس فقط مصلحة الضرائب و هذا لتوسيع العمل الرقابي و عدم ترك أي فجوات أمام المتهربين.

حيث أظهرت هذه النتائج عدم تضرر عملية التحصيل على مستوى مديرية كبريات المؤسسات بفضل هذا النظام الالكتروني الجبائي. بل هي الإدارة الجبائية الوحيدة التي استمر بها التحصيل ولم يؤجل أو يتعطل على العكس باقي الإدارات الجبائية.

اعتمدت دراسة (بلواضح و سعيدي، 2014) على كيفية مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، والعمل على تقديم آليات وهياكل الرقابة الضريبية بهدف تفعيلها، لتمكين الخزينة العمومية من استعادة إيراداتها المالية.

وعلى ضوء الدراسة التي قاموا بها حول موضوع فعالية آليات الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي. توصل الباحثين إلى بعض النتائج منها ارتفاع حجم التهرب الضريبي على المستوى المحلي والمركزي، كما أن التهرب هو ظاهرة عالمية أكثر منها وطنية. ولمكافحة هذه الظاهرة يجب تفعيل الرقابة الضريبية على مستوى المحلي والمركزي، كما يؤثر التهرب على حجم الأموال الموجهة إلى الخزينة العمومية ويختلف حجمها من ولاية إلى أخرى.

وبناء على هذه النتائج توصل الباحثين إلى تقديم اقتراحات من شأنها أن تعمل على رفع ناتج مردودية الرقابة الضريبية و مكافحة التهرب الضريبي من اجل توفير مبالغ مالية مهمة لتمويل الخزينة العمومية أهمها : الرفع من قدرة التوظيف النوعي للإطارات الجامعية المختصة في المحاسبة و الجباية على المستوى المحلي و المستوى المركزي، ضرورة التنسيق بين مصالح الرقابة المختلفة على المستوى المحلي(الضرائب، الجمارك، تجارة)، كما اقترحوا تعزيز وسائل الحماية القانونية لأعوان الرقابة الضريبية و تنظيم الأسواق الموازية المتواجدة عبر إقليم الولاية، هذا على المستوى المحلي أما على المستوى المركزي ينبغي زيادة عدد الملفات المبرمجة للرقابة على أسس اختيار سليمة عملية مع زيادة عدد أعوان المراقبة بشرط الكفاءة النزاهة الالتزام بأخلاقيات المهنة. إنشاء

شرطة ضريبية مختصة في مكافحة التهرب الضريبي وتكوين قضاة مختصين في مجال الضريبة لتسهيل عملية المعالجة السريعة للنزاعات الضريبية، تفعيل نظام المعلومات الضريبي عبر مختلف برامج المراقبة الضريبية عن طريق إنشاء مديرية مركزية لنظام المعلومات الضريبي، وإنشاء بطاقة ضريبية باعتبارها إحدى الوسائل التي تسعى للحد من عدد حالات التهرب، إلزامية التعامل بالفواتير في المعاملات التجارية، وإصدار مجلة متخصصة في مجال الضريبي على المستوى المركزي.

جاء من دراسة (مجدوب و طويلي، 2018) أن التدقيق المحاسبي احد وسائل الرقابة الجبائية التي تتبعها الإدارة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي و التأكد من صدق التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، فهي تستخدم كوسيلة في فحص الملفات الجبائية التي تخضع لنظام الحقيقي و التي تمسك محاسبة قانونية بهدف كشف كل الاغفالات و التلاعبات المستعملة سواء متعمدة أو بالخطاء، كما تعالج هذه الدراسة كيفية مواجهة التهرب الضريبي و ذلك من خلال تجسيد آلية الرقابة الجبائية لكونها أسلوب وقائي وعقابي في إن واحد.

نظرا لتعقيد القوانين الجبائية والتشريعات في الجزائر وعدم استقرارها فوجد المكلف نفسه أمام مهمة صعبة تستوجب الكفاءة في إطار التحكم في التكلفة الجبائية من خلال الأداء السليم للالتزاماتها، ذلك لتفادي الوقوع في الخطأ الذي يكلف عقوبات وغرامات و مخاطر تحول دونها ودون تحقيق أهدافها. وللحفاظ على امتيازات الخزينة العمومية منح المشرع الجزائري الإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية اللازمة بهدف استرجاع المال العام ومكافحة الغش والتهرب الضريبي أو على الأقل التخفيف من حدته.

ونظرا للمتاعب والأضرار على الاقتصاد الوطني بشكل عام والخزينة العمومية بشكل خاص قدم الباحثين بعض النتائج أهمها: أن الجباية متغير استراتيجي على المؤسسة مراعاته عند القرارات المتعلقة بنتائجها ونشاطها وذلك وفقا للتشريعات والقوانين الجبائية وهذا ما يصبو إليه التدقيق. يحقق التدقيق المحاسبي وفرة ضريبية من خلال التقدير الجيد للمخاطر الجبائية لتفادي الغرامات والعقوبات، فعملية التدقيق المحاسبي لا تتم بطريقة عشوائية بل هناك وسائل تستعملها الإدارة الجبائية قبل الشروع في عملية التدقيق. يقوم التدقيق المحاسبي من خلال التشخيص للوضع الجبائية باكتشاف نقاط القوة والضعف بتثمين الأولى واستدراك الثانية. التخطيط الجيد لمهمة التدقيق والتحكم في المساعدين يضيفي الدقة على مخرجات العملية، وهذا باعتماد على التدقيق المحاسبي في إطار الجباية بهدف كشف الأخطاء والتجاوزات وتحديد نقاط القوة والضعف من خلال القيام بفحص انتقادي لمجمل الوضعية الجبائية.

تهدف دراسة (صلعة و بوخدوني، 2020) إلى معالجة موضوع فعالية الرقابة الجبائية كأداة وقائية، رقابية وعقابية في مكافحة التهرب الضريبي، وقد تم إسقاط هذه الدراسة على مديرية الضرائب لولاية البيض حيث توصلت إلى إجراءات جبائية مما تقلص من عدد الحالات المعالجة من قبل الجهاز الرقابي وكذلك فان المبالغ التهرب بها مبالغ ضخمة قادرة على إنعاش خزينة الدولة.

اتضح من خلال الدراسة (مجدوب و طويلي، 2018) أن الرقابة الجبائية مواكبة لأهم التطورات والأسباب إلي ينتجها المتهربين وذلك من خلال استحداث عدة أجهزة رقابية، وتعديلات المتجددة أن لم نقل السنوية للقانون الجبائي حيث خرج الباحث بجملة من الاستنتاجات: أن التهرب الضريبي ظاهرة تهدد اقتصاد الدول وتعيق طريقها في التنمية وارتفاعها في مصاريف الدول المتطورة وتحرم الخزينة العمومية من أموال طائلة، لسبب ضخامة المبالغ المتهرب. الرقابة الجبائية تعتبر أداة ووسيلة رقابية ذات فعالية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي. ولنجاح تلك الاقتراحات يجب نشر الوعي الضريبي عبر كل الوسائل السمعية البصرية في شكل برامج من شأنها أن ترفع من وعي المواطن بموجب دفع الضرائب، العمل بالفوترة في الجزائر وسن قوانين وعقوبات تضمن الامتثال لها، توفير الحماية التامة للمواطن من أي تهديدات أو ضغوطات يتعرض لها من قبل المكلفين أثناء أدائهم للوظيفة.

جدول 5 ملخص دراسات التهرب الضريبي

الكاتب	سنة النشر	الدراسة التي قام بها
ميهوبي مراد	2014	إجراءات تحصيل الضريبة أي الفعالية ؟
ناصر مراد	2010	أسباب التهرب الضريبي وأثارها على الاقتصاد الوطني
مولود مكاوي	2015	الإنفاق الضريبي في الجزائر وظاهرة التهرب الضريبي
خويلدي رميساء و باندي سعيد	2020	العلاقة بين التهرب الضريبي والفساد
اسماء سعدي و ضامر وليد عبد الرحمان	2018	العوامل الإجتماعية المؤثرة في التهرب الضريبي
نجوى سديرة	2019	آليات مكافحة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري
قدوري نورة و غازي نورية	2020	إستراتيجية عصرنة إدارة ضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في جزائر
سفيان بوزيد	2015	التهرب الضريبي مفهوم وقياس
سيليني جمال و الدين طالب محمد	2021	اثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل ازمة جائحة

كرونا - دراسة حالة: نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسات		
فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012)	2014	بلواضح الجلاني و سعيد يحيى
أثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية لحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية تيارت	2018	مجدوب خيرة و طويلى مصطفى
فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البيض	2020	صلعة سمية و بوخدوني وهيبة

المصر من: إعداد الطالبين

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الثالث:

عموميات نظرية حول

تحليل البيانات وبرنامج الاحصائي

تمهيد

تبعاً لمبادئ الإحصاء الوصفي أحادي أو ثنائي البعد يتم دراسة كل متغير على حدا أو كأقصى تقدير دراسة متعريين في آن واحد. غير أننا وفي أغلب الدراسات والظواهر التي تواجهنا في العلوم الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة نحتاج إلى دراسة عدد من المتغيرات معا وهذا ما أصبح ممكنا من خلال تحليل البيانات. هذا التحول إلى التحليل متعدد الأبعاد أعطى فرصة لتبسيط الحقائق المعقدة وإظهارها. إن تحليل البيانات لا يهدف لعرض البيانات وتمثيلها فقط بل مجال للتحليل، الاستكشاف، وفي بعض الأحيان التأكد والإثبات أيضا.

فرغم الأهمية الكبرى التي يكتسبها تحليل البيانات إلا أن استعماله عرف توسعا إلا في التسعينيات من القرن الماضي مع ظهور جهاز وبرمجيات الحاسوب، كون تحليل البيانات يعتمد على عدد كبري من المتغيرات وإجراء حسابات رياضية عليها، مما يجعل العملية تتطلب جهد ووقت كبيرين، الأمر الذي تم تجاوزه باستعمال أجهزة الحاسوب والبرمجيات الخاصة بذلك. إذ عرف هذا الفرع من الرياضيات اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من طرف الأساتذة والطلبة والباحثين بصفة عامة.

1- عموميات حول تحليل البيانات

1,1 تعريف تحليل البيانات

تحليل البيانات عبارة عن مجموعة من التقنيات الإحصائية تهدف إلى تقليص واختزال جدول أبعاد (متغيرات) متعددة إلى جدول ذو هيكل بسيط. هذه التقنيات تهدف إلى وصف، تقليص، تصنيف البيانات. وهي عبارة عن استخدام للوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة ومن ثم تنظيمها وتبويبها بغرض وصفها وتفسيرها وفهم العالقات المختلفة فيما بينها بشكل يساعد في الوصول إلى عدد من الاستنتاجات التي توصل إلى حقيقة الأهداف المنشودة.

جدير بالذكر أنه من خلال هذه المذكرة تم الاكتفاء بتحليل البيانات الاستكشافية، مع العلم أنه يوجد جزء آخر لتحليل البيانات وهو تحليل البيانات التوكيد. عند الحديث عن تحليل البيانات لا بد من التطرق إلى ثلاثة عناصر مهمة تتمثل في البيانات، المتغيرات، العينة.

أ/ البيانات:

عبارة عن مجموع القيم أو القياسات للمتغير الذي يرافق المفردات أو عناصر المجتمع، قد تكون في شكل أرقام أو رموز أو صفات.

وتنقسم البيانات عموماً إلى بيانات أولية وبيانات ثانوية:

✓ البيانات الأولية:

هي بيانات تم جمعها بهدف حل المشكل الأساسي، حيث تكون بيانات خام تحتاج إلى تحليل، تبويب، وتعليق. يتم الحصول على هذه البيانات من خلال الملاحظة أو المقابلة المباشرة، بالهاتف أو من خلال الانترنت.

✓ البيانات الثانوية:

عبارة عن بيانات تم جمعها لأغراض أخرى في الدراسة، القيمة المضافة لهذه البيانات في الدراسة محدودة، وتعد من البيانات المتوفرة ولذا تكلف الحصول عليها تكون منخفضة. ويمكن أن تكون داخلية (داخل المؤسسة) موجودة في قواعد بيانات المؤسسة المحاسبية.

ب/ تعريف المتغيرات:

هي الخاصية أو الصفة في عدة مجموعة أو عينة أو الظاهرة الخاضعة للدراسة، وهي قيم قابلة للتغير. أنواع المتغيرات: يمكن تقسيم المتغيرات إلى عدة أنواع:

✓ متغير متصل/ متغير منفصل:

المتغير الإحصائي المتقطع هو المتغير القابل للقياس بواسطة أعداد معزولة كعالمات الطلبة، عدد الأطفال في الأسرة، عدد براءات الاختراع الممنوحة في الدولة، عدد المؤسسات الناشطة في الإقليم... أما المتغير المتصل فهو المتغير الذي يتم قياسه بقيم غير منتهية كما هو الحال في دراسة الفئات العمرية، شرائح الدخل، الأطوال...

✓ المتغير مستقل/ المتغير تابع:

في كثير من الحالات نحتاج إلى معرفة تأثير مجموعة من المتغيرات على متغير، فيكون المتغير المتأثر بمتغيرات أخرى هو متغير تابع أو مشروح، بينما المتغيرات المؤثرة أو الشارحة هي المتغيرات المستقلة وتحدد خارج النموذج.

✓ متغير كمي/ متغير نوعي:

المتغير الكمي هو المتغير يمكن التعبير عنه باستخدام أرقام عددية تمثل القيم الفعلية للظاهرة كدرجة الحرارة، الأسعار، المداخل... أما المتغير النوعي فهي متغيرات غير رقمية كلون الشعر، لون العيون، الجنسية... كما أن المتغير النوعي يمكن أن يكون إسمي أو ترتيبية، فالمتغير الاسمي هو المتغير الذي يأخذ قيم مجموعات مختلفة لا يمكن المفاضلة بينها كمتغير الجنس أو الجنسية مثال، فعند ترميز متغير الجنس بإعطاء الرقم واحد للذكر و

اثنين للأثنى لا يعني باي حال أننا نفضل الذكر على الأنثى، بل و يمكننا عكس الترميز و لا يحدث ذلك أي تغير في النتائج، فالترميز لا يلعب سوى دور ملصقة نميز بها المتغير.

أما المتغير الترتيبي فهو متغير نوعي يمكن المفاضلة بين قيمه وترتيبها كالمستوى التعليمي أو تفضيلات الزبون لمنتج معني، في هذه الحالة إذا رمزنا للمستوى الابتدائي بالرمز 1 والثانوي ب 2 والجامعي ب 3 فالأرقام تعني أن 3 أفضل من 2 وأفضل من 1 وهكذا. غير أن هذا النوع من المتغيرات ورغم ترتيبه لعناصر العينة إلا أنه لا يقدم أي فكرة عن المسافة بين الفئات المرتبة الأمر الذي يمكن تجاوزه مع المتغير الكمي (السلمي) الذي يمكن أن يكون يف شكل جمال أو نسب. ولذا جيب تعريف طبيعة التغير من خلال برنامج SPSS من خلال عدة عناصر ومن بينها تحديد طبيعة القياس كما توضح صفحة البرامج التالية:

ج/ عينة ومجتمع الدراسة :

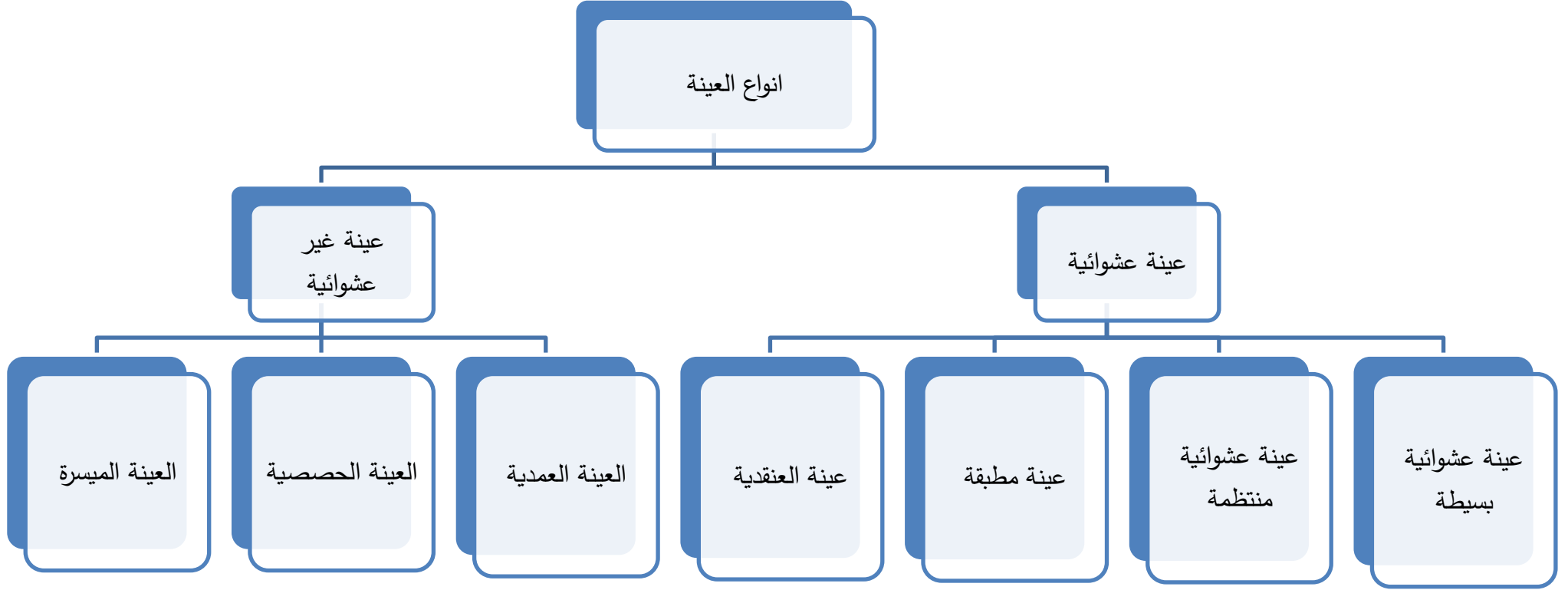
مجتمع الدراسة يقصد به القياسات أو القيم وليس الأفراد أو الأشياء التي يتم قياسها (مجتمع الوزن، مجتمع المداخل، مجتمع آراء العمال)، وهو متكون من العناصر أو الأشياء التي تجمع المعلومات المطلوبة. وقد يكون المجتمع محددًا أو غير محدود ونرمز له بالرمز N ، أما العينة فهي عبارة عن مجموعة جزئية منه و تكون محدودة و نرزم لها بالرمز n . إذ يتحدد مجتمع البحث وفقا للأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها.

العينة:

يتم اللجوء إلى العينة بسبب كبر حجم المجتمع وانتشاره جغرافيا أو التكاليف الوقت والجهد المرتفعة للوصول إلى المجتمع ككل أو خوف فساد عناصر المجتمع. والعينة تعني اختيار عدد من مفردات المجتمع تمثله كما ونوعا في الخصائص ذات العلاقة بموضوع البحث. وللعينة شرطان أساسيان:

- أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي: أي تتشابه خصائصها مع خصائص المجتمع ككل حتى يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها على كل المجتمع.
- أن تكون فرصة (احتمال) ظهور أي مفردة من المجتمع متساوية، ويتحقق ذلك عن طريق الاختيار العشوائي وعدم التحيز.

شكل 3 أنواع العينة



المصدر: من إعداد الطالبين

2- تعريف للبرنامج المستعمل SPSS

1-2 التعريف الأول:

يعد من البرامج الإحصائية الأكثر استعمال في مجال البحوث الاجتماعية، التربوية، الفنية، الزراعية وبالأخص في علوم التسيير والعلوم الاقتصادية بصفة عامة. وهو مختصر للكلمة الانجليزية « Statistical Package for Sciences Social » والذي ترجم إلى اللغة العربية بمسمى الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية. حيث بدأ يشتغل في البداية تحت نظام MS-DOS ثم تم تطويره لتلائم مع برنامج Windows لأول مرة سنة 1993، وظهرت بعده عدة إصدارات. يوفر هذا البرنامج مجالاً واسعاً للتحليلات الإحصائية وإعداد المخططات البيانية لتلبية حاجات المتخصصين والمهتمين في مجال الإحصاء كما يوفر إمكانية تناقل البيانات مع برامج أخرى مثل Excel وغيرها من البرامج.

2-2 تعريف الثاني:

نعني باختصار spss (statistical package for the social science) و يعني باللغة العربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد تم ابتكار البرنامج في نهاية الستينات عن طريق كل من (Dale Norman Nie, Hadlai Hull, Bent) من جامعة ستانفورد الأمريكية بغرض تحليل البيانات ذات الحجم الكبير و التي يصعب التعامل معها بالحسابات اليدوية، ثم انتشر التعامل بها في عدة جامعات و أخرجت للاستعمال التجاري في الثمانينات، وفي عام 2009 استحوذت على البرنامج شركة (IBM) الأمريكية ليسيى البرنامج بعد ذلك ب (IBM SPSS Statistics).

3- طرق المعاينة (طرق الاستخدام)

1-3 طرق استخدام الأوامر

توجد مجموعة من الطرق لاستخدام البرنامج، ويمكن استخدام أكثر من طريقة في وقت واحد وفيما يلي أهم هذه الطرق:

2-3 طريقة واجهة الاستخدام البيانية

هي واجهة البرنامج والتي تتمثل في النافذة الأساسية التي يتم فيها استخدام الفارة في اختيار الأوامر المراد استخدامها، وهذه الطريقة تعتبر الأكثر تداولاً بين مستخدمي هذا البرنامج وخاصة المبتدئين وذلك نظراً لبساطتها، وتتميز لاستخدام الأوامر خطوة بخطوة، وهي الطريقة التي سنعتمد عليها في هذه المذكرة.

3-3 طريقة بناء جملة الأوامر، لغة الأوامر:

هي طريقة تعتمد على كتابة أوامر محددة بلغة البرنامج لتنفيذ العمليات الحسابية والإحصائية والأشكال البيانية، ويستخدم هذه الطريقة المستخدمون الأكثر خبرة في البرمجة، وتستخدم كذلك عندما نحتاج لأوامر لا تتوفر بالطريقة السابقة. (جولوي، 2021-2020)

4- شرح الاستبيان

الاستبيان هو الطريقة الأكثر استخداما في طرق جمع البيانات، لان كل مفردة (مستجوب) مطلوب منه الإجابة على نفس المجموعة من الأسئلة، حيث يعتبر طريقة فعالة لجمع الإجابات من العينات الكبيرة لأجل القيام بالدراسات الكمية، ولكن على البحث الأخذ بعين الاعتبار بعض الاحتياطات في بناء و استخدام الاستبيان، حيث انه من الصعب بناء استبيان جيد، لأنه يجب أن يتضمن هذا الاستبيان سينتج عنه بيانات دقيقة ستستعملها للإجابة على إشكالية دراساتك و الوصول إلى أهدافك ، و الأبعد من ذلك قد يتاح لك استجواب نفس العينة و نفس المفردات.

يعتبر طريقة نمطية لجمع البيانات من المفردات، ويستعمل الباحث في إجراء الاستبيانات عينة عشوائية أو مختارة تمثل المجتمع المراد دراسته، وفي الحالة المثالية الهدف من الاستبيان إنتاج مجموعة من البيانات لظاهرة معينة من اجل تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للدراسة كالتغيرات مثلا.

هو وثيقة تتكون من مجموعة من الأسئلة تعكس متغيرات مختارة لدراسة ظاهرة، علاقة أو الإجابة على إشكالية معينة، توزع على مفردات عينة الدراسة للإجابة عليها بهدف جمع البيانات المطلوبة لهذه الدراسة.

4-1 مجالات استخدام الاستبيان:

هناك مجالات كبيرة يمكن استخدام الاستبيان فيها كأداة لجمع المعلومات ومن أبرز مجالات استعماله فيما يلي:

يستخدم الاستبيان في المؤسسات الاقتصادية، دراسات الفقر، التسويق، التنمية المحلية، الفنادق والشركات السياحية والمستشفيات والفئات الخاصة، وشركات الطيران والبنوك وغيرها تستخدم الاستبيانات لكي تقيم خدماتها، وتزيد من نسبة زبائننا.

حيث تستخدم الاستبيانات في دراسة الحالة ومعرفة الفروق بين الريف والمدينة ودراسة أحوال البادية ومعرفة الاتجاهات والقيم والمبادئ والعادات، والتقاليد، والأعراف السائدة في المجتمع و كذلك معرفة نسبة الطلاق، و الزواج، و الفقر، و الانحراف، و جنوح الأحداث، و القيام بدراسات مسحية لبعض القضايا الاجتماعية.

يمكن استخدام الاستبيان كأداة لجمع معلومات عن مجتمع تشغل فيه الحكومة المركز الرئيسي بين المؤسسات و تنفصل فيه نقاط القرارات عن المواطنين نتيجة للبيروقراطية التي لا بد منها.

يستخدم الاستبيان في محطات وشبكات التلفزيون الرئيسية في العالم لتقييم برامجها و أدائها، من قبل الجمهور و ذلك بغية تحسين أدائها و بالتالي جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين مما يترتب عليه تسويق أكثر للمنتجات التي تستخدم الرعاية التلفزيونية وسيطا لها.

تقييم أوجه النشاط الاجتماعي ومختلف الخدمات الاجتماعية والصحية و العلمية و التوجيهية و التدريبية التي تقدمها المؤسسات الحكومية و الخاصة و دراسة مشاكل الأفراد و اتجاهاتهم النفسية و المهنية.

4-2 أنواع الاستبيانات

ينقسم الاستبيان إلى نوعين من حيث التصميم ومن حيث طريقة الإدارة

4-2-1 من حيث التصميم: ينقسم هذا النوع إلى الاستبيان المنظم و الاستبيان الشبه منظم و الاستبيان الغير منظم

أ/ الاستبيان المنظم:

إن الاستبيان المنظم يتكون من مجموعة ثابتة من الأسئلة، مصاغة بشكل موحد، ولها نفس الترتيب في كل الاستبيانات الموزعة على المسحوبين، ولكن يمكن تجنب بعض الأسئلة بالنسبة لبعض المستجوبين، مثل الأسئلة المتعلقة بالأزواج تلغى بالنسبة لغير المتزوجين، و يتم إتباع نفس القاعدة في كل الحالات، إن الأسئلة في الاستبيان المنظم عامة تصمم بحيث تكون المتغيرات إما مستمرة أو ترتيبية، وتكون أفضل من الأسئلة المفتوحة.

ب/ الاستبيان الشبه منظم:

في الاستبيان الشبه منظم نجد إن بعض الأسئلة منظمة و مرتبة في اتجاه معين، إما الجزء الباقي من أسئلة الاستبيان غير ممنهج و مرن حيث تكون الأسئلة تختلف من مستجوب إلى آخر. يمكن إن يكون هذا الجزء غير منظم يحتوي على أسئلة مقترحة أم موضوع للنقاش، ويمكن أن تكون الأسئلة مفتوحة، و الترتيب مرن.

ج/ الاستبيان الغير منظم:

الاستبيان الغير منظم لا يعتبر استبيانا في الأصل وإنما يمكن تصنيفه في خانة المقابلة بحكم نوع أسئلته المفتوحة والتي لا يمكن تفسيرها من خلال التحليل الكمي وبالتالي سنتجاوز هذا النوع من الاستبيان و لن نتطرق إليه. (جولوي، 2021-2020)

نوع الاستبيان البيان	منظم	شبه منظم	غير منظم
نوع الأسئلة	مغلقة	مغلقة ومفتوحة	مفتوحة
صياغة الأسئلة ترتيبها ومحتواها	موحدة لكل المستجوبين	موحدة جزئياً	متنوعة على حسب المستجوبين
حجم العينة	يمكن أن يكون كبير	صغير	صغير
نوع النتائج	كمية	كمية، نوعية	نوعية
الايجابيات	نتائج كمية، يمكن توليد تقديرات لمعاملات المجتمع بمجالات الثقة.	كلاهما	الأسئلة تتكيف مع إجابات سابقة، الكشف عن مواضيع جديدة وإجابات غير متوقعة.
السلبيات	الأسئلة والإجابات محددة قبل توزيع الاستبيان	كلاهما	النتائج الكمية، عملية للعينات الصغيرة فقط

المصدر: من إعداد الطالبين

4-2-2 من حيث طريقة الإدارة: ينقسم هذا النوع إلى الاستبيانات المدارة شخصياً (باليد) والاستبيانات البريدية و الاستبيانات الالكترونية و على خط

الاستبيانات صممت لجمع اكبر قدر من البيانات الكمية، حيث يمكن أن توزع شخصياً أو الكترونياً أو ترسل عبر البريد إلى المستجوبين، الاستبيان اقل تكلفة و اقل وقتاً من الملاحظة و المقابلة، و لكن من سلبيات عدم الإجابة أو الإجابة الخاطئة.

أ/ الاستبيانات المدارة شخصياً (باليد): عندما تكون الدراسة في منطقة جغرافية محددة و صغيرة يمكن للباحث أو أعضاء فريق البحث من إدارة و توزيع و توضيحات و تجميع كل الاستبيانات شخصياً (يد بيد) خلال فترة زمنية قصيرة، و يمكن كذلك أضح أي لبس أو أي سؤال غير مفهوم للمستجوبين، و يمكن للباحث كذلك توضيح موضوع البحث و أهدافه و حث المستجوبين على التركيز و الجدية في الإجابة. أن إدارة الاستبيانات لعدد كبير من المفردات في نفس الوقت يقلل من تكلفة و الوقت مقارنة بالملاحظة و المقابلة، إضافة إلى أن إدارة الاستبيان لا يتطلب مهارات إدارة الحوار مثل ما يحدث في المقابلة، وعليه أفضل نوع من الاستبيانات هو الذي يدار

شخصيا، لسلبياته أن إدارته شخصا يمكن من خلال تقديم توضيحات من طرف الباحث للمجيب أن تكون إجابة تختلف عن الذي أرسل له بالبريد مثلا بسبب اختلفت في فهم السؤال.

ب/ الاستبيانات البريدية: الاستبيانات البريد الإلكتروني هو استبيان يدار شخصا من طرف الباحث و لكنه يرسل بالبريد الإلكتروني، كانت هذه الطريقة الأكثر انتشارا في بحوث إدارة الأعمال، ولكن بقدوم الآن الانترنت و الهاتف و موقع التواصل الاجتماعي، تلاشت هذه الطريقة و تركت المجال أمام الاستبيان الإلكتروني.

ج/ الاستبيانات الإلكترونية و على خط: إن التوزيع الاستبيانات الإلكترونية سهل و سريع ما عليك فقط إرسال الدعوات، نشر رابط الاستبيان على موقع التواصل الاجتماعي، و غيرها من المواقع، كذلك تنشر على شكل ويب مع قاعدة بيانات لتخزين الإجابات، أن أهم ايجابيات للاستبيانات الإلكترونية هي سهولة الوصول إلى المستجوبين في وقت سريع و سهل و بأقل جهد، و لكن من أهم سلبياته هي إمكانية عدم انتماء المستجوبين للمجتمع المراد دراسته في بعض الأحيان و بالتالي لا يمكن إسقاط النتائج على مجتمع في هذه الحالة، و بالتالي على الباحث الحذر من هذه النقطة المهمة. (جلولي، 2020-2021)

جدول 7 أنواع الاستبيانات من حيث طريقة الإدارة

نوع الاستبيان	الايجابيات	السلبيات
الاستبيانات المدارة شخصيا (باليد)	- يحفز المستجوبين على الإجابة بجدية. - إمكانية شرح الأسئلة. - اقل تكلفة في حالة المفردة المجتمعة. - ضمان الإجابات 100% - ارتفاع نسبة عدم الكشف عن هوية المستجوبين.	- قد تسبب التوضيحات التي يقدمها الباحث تحيزا في الإجابات. - تأخذ التكلفة، وقت و جهد كبير.
الاستبيانات البريدية	- ارتفاع نسبة عدم الكشف عن هوية المستجوبين. - إمكانية تغطية مجال جغرافي كبير جدا. - يمكن للمستجوب أخذ كامل وقته في الإجابة.	- معدل الإجابات دائما يكون ضعيف. - لا يمكن توضيح الأسئلة. - ضرورة متابعة المراسلات لإمكانية عدم إجابة المستجوبين.
الاستبيانات الالكترونية وعلى خط	- إدارته سهلة. - تكلفته قليلة جدا. - توزيعه سريع جدا. - يمكن للمستجوب أخذ كامل وقته في الإجابة. - إدارة وتخزين الإجابات الكترونيا. - تغطية مجال جغرافي كبير جدا، يمكن أن يكون كلي.	- ضرورة التحكم في الإعلام الآلي. - إشكالية العينة (استجاب مفردات من خارج العينة). - ارتفاع معدل عدم الإجابة. - لا يمكن تعميم النتائج على المجتمع في بعض الأحيان. - ضرورة تفرع المستجوبين.

المصدر: من إعداد الطالبين

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية

المبحث الرابع دراسة الميدانية

تم التحليل الاحصائي للبيانات، حيث تم الاخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات المدروسة والحفاظ على العينة كما هي (n=16)، اذ كان محور الدراسة مبني على السؤال او الإشكالية التالية: " هل نظام التصريح التلقائي للضريبة الجزافية الوحيدة فعال في الحد من التهرب الضريبي ورفع موارد الدولة؟".

وتمحورت الأسئلة على النحو التالي:

- ✓ ما هو نوع النشاط الممارس من طرف الخاضع للضريبة؟
- ✓ ما هو رقم الأعمال المصرح به في السنوات الثلاثة الأخيرة؟
- ✓ كيف تتمثل أهمية موقع النشاط؟
- ✓ كيف تتمثل أهمية التجهيزات والاستثمارات؟
- ✓ ماهي مساحة المحل التجاري؟
- ✓ ما هو عدد العمال؟
- ✓ هل حصلت مصالح الضرائب على فواتير شراء، بيع غير مصرح بها من طرف الخاضع للضريبة؟
- ✓ إن وجدت، ما هي قيمة تلك الفواتير؟
- ✓ هل قامت مصالح الضرائب بفرض تصحيح جبائي؟

فيما يلي، في دراستنا لم تكن هناك قيم مفقودة، كما قمنا بدراسة المتغيرات المطلوبة من حيث تحليل ووصف للجدول مع الاستعانة بأعمدة ودوائر نسبية. تم اختبار الفرضيتين (H_0 و H_1) حسب χ^2 -deux، Exact، و de Fisher و coefficient de contingence.

1. متغيرات الدراسة

الجدول التالي يبين كل متغيرات الدراسة وكيفية إدخالها في برنامج الاحصائي س ب س س.

جدول 8 متغيرات الدراسة

المتغير	رقم المتغير	السؤال	طبيعة المتغير
طبيعة_النشاط	1	ماهية طبيعة النشاط للخاضع للضريبة	اسمية
نوع_نسبة_الضريبة	2	انواع نسب الضريبة	اسمية
موقع_النشاط	3	ما هو موقع النشاط	ترتيبية
رقم_الاعمال_2020	4	ما هو رقم الاعمال المصرح به في السنوات الثلاث الاخيرة	قياسية
رقم_الاعمال_2019	5	ما هو رقم الاعمال المصرح به في السنوات الثلاث الاخيرة	قياسية
رقم_الاعمال_2018	6	ما هو رقم الاعمال المصرح به في السنوات الثلاث الاخيرة	قياسية
فحص_الشامل	7	هل يوجد فحص شامل للشراء او البيع الو التكاليف	اسمية
رقم_الاعمال_بعد_الفحص	8	ما هو رقم الاعمال بعد الفحص	قياسية
التجهيزات	9	اهمية التجهيزات	ترتيبية
مساحة_المحل	10	ما هية مساحة المحل	ترتيبية
الموظفين	11	ما هي اهمية الموظفين	ترتيبية
التصحيح_الضريبي	12	هل قتم بتصحيح ضريبي	اسمية

جدول 9 قيم المتغيرات

الجدول رقم 9، يبين قيم متغيرات الاستبيان.

قيم المتغيرات		
المتغير	عنوان	
نوع_نسبة_الضري بة	1	بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع % 5
	2	بالنسبة لأنشطة الأخرى % 12
موقع_النشاط	1	ضعيف
	2	متوسط
	3	جيد
فحص_الشامل	1	نعم
	2	لا
التجهيزات	1	ضعيف
	2	متوسط
	3	جيد
مساحة_المحل	1	ضعيف
	2	متوسط
	3	جيد
الموظفين	1	ضعيف
	2	متوسط
	3	جيد
التصحيح_الضريبي	1	نعم
	2	لا

2. التحليل الإحصائي للبيانات

الجدول التالي يبين المشاهدات الفعلية الثابتة.

جدول 10 ملخص القيم الثابتة والقيم المفقودة

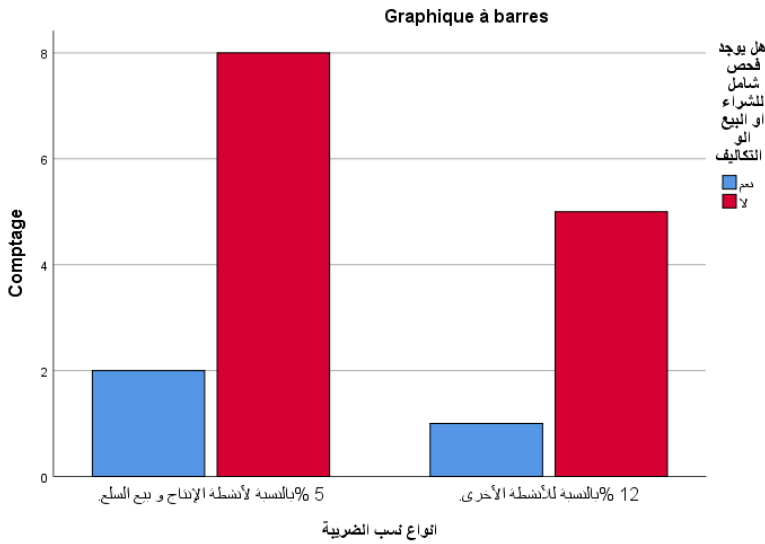
	المشاهدات					
	الثابتة		المفقودة		المجموع	
	N	نسبة المئوية	N	نسبة المئوية	N	نسبة المئوية
انواع نسب الضريبة * هل يوجد فحص شامل للشراء او البيع الو التكاليف	16	100,0%	0	0,0%	16	100,0%

الدراسة التالية تبين علاقة الخاضع للضريبة الجزافية بالنسبة للفواتير غير المصرح بها.

جدول 11 جدول المتقاطع لأنواع نسب الضريبة * هل يوجد فحص شامل للشراء او البيع الو التكاليف

		هل يوجد فحص شامل للشراء او البيع الو التكاليف		المجموع
		نعم	لا	
انواع نسب الضريبة	5 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع.	2	8	10
	12 % بالنسبة لأنشطة الأخرى.	1	5	6
المجموع		3	13	16

شكل 4 منحني الاعمدة لنسب الضريبة مع التصريح بالفواتير



تحليل نتائج الجدول والمنحني

الاعمدة:

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد الخاضعين للضريبة الذين لم توجد لديهم فواتير الشراء والبيع غير مصرح بها قليل جدا بالنسبة لكلا النوعين من النسب.

للتأكد هل الفرق بين النوعين من الخاضعين للضريبة له معنوية إحصائية أو بالأحرى هل متغير أنواع النسب له تأثير معنوي على التصريح بالفواتير. نلجئ لعدة اختبارات إحصائية:

1- اختبار فيشر.

2- معامل التوافق.

اختبار فيشر المضبوط

	القيمة	درجة الحرية	معنوية إحصائية مقربة (ثنائية)	معنوية إحصائية مضبوطة (ثنائية)	معنوية إحصائية مضبوطة (احادية)
اختبار فيشر المضبوط				1,000	,696
عدد المشاهدات الثابتة	16				

➤ اختبار الفرضيتين:

- الفرضية العديمة: لا يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) في عملية في عملية التصريح.
- الفرضية البديلة: يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) في عملية في عملية التصريح. (أي أن نوع النشاط له تأثير على عملية التصريح).

✓ حسب اختبار فيشر المضبوط:

- نجد ان $P. V = 0.696$ أي أكبر من قيمة $\alpha = 0.05$ وعليه نختار الفرضية العديمة
- H_0 لا يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) في عملية التصريح.

(2) معامل التوافق: Contingency coefficient:

بعد استخراج جدول اختبار معامل التوافق من برنامج الاس ب س س، نجد ما يلي:
قيمة المعامل 0,041 والمعنوية الإحصائية بقيمة 0,896 أي أكبر من 0,05% وبالتالي لا يوجد توافق او بالأحرى لا توجد علاقة بين متغير النسبة ومتغير التصريح.

جدول 12 معامل التوافق

	القيمة	معنوية الاحصائية
معامل التوافق	,041	,869
عدد المشاهدات	16	

وعليه يمكن القول إن نوع النشاط لا يثر على عدم التصريح بالفواتير، في الحقيقة يرجع الأمر الى أهمية النشاط غير الرسمي في الجزائر. ويمكن القول أيضا أن متوسط قيمة الفواتير غير المصرح به للعينة مقدره كالتالي:

جدول 13 قيم الفواتير غير المصرح بها

الانحراف المعياري	متوسط	إحصاء وصفي		عدد
		أعلى قيمة	أدنى قيمة	
1773238,93596	811667,4375	7217717,00	,00	16

ما هو رقم الاعمال بعد الفحص

الدراسة التالية تبين علاقة الخاضع للضريبة الجزافية بالنسبة أهمية التجهيزات.

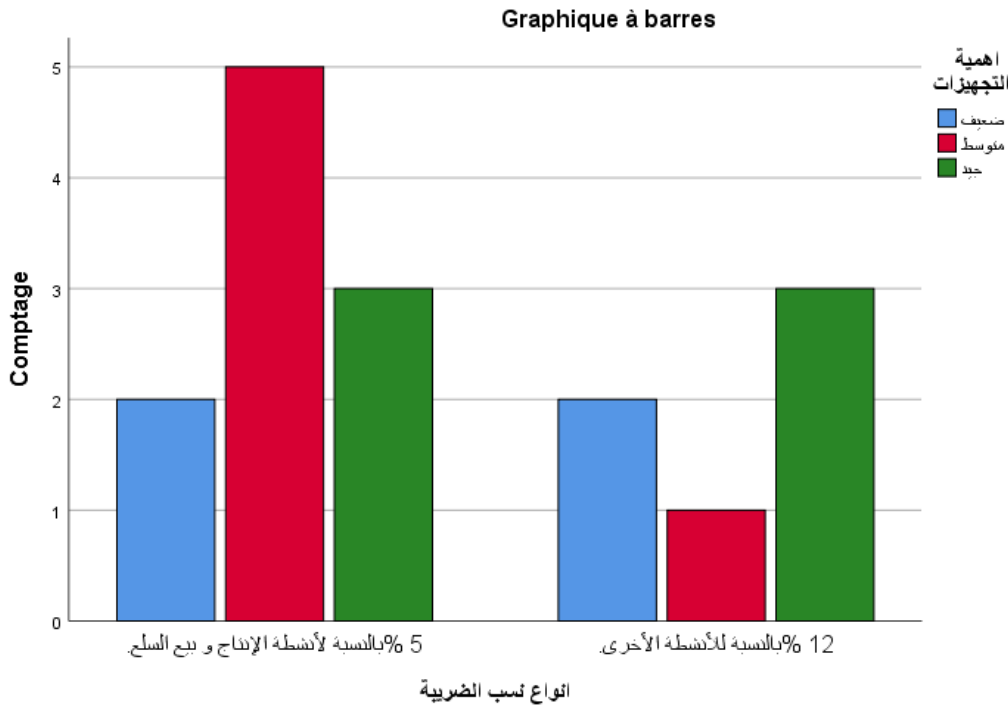
جدول 14 جدول المتقاطع لأنواع نسب الضريبة * أهمية التجهيزات

		التجهيزات			المجموع
		ضعيف	متوسط	جيد	
انواع نسب الضريبة	5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع.	2	5	3	10
	12% بالنسبة لأنشطة الأخرى.	2	1	3	6
المجموع		4	6	6	16

➤ تحليل نتائج الجدول والمنحنى الاعمدة:

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد الخاضعين للضريبة يتميزون بامتلاك تجهيزات مهمة و هو في ذاته عبارة عن معيار لأهمية النشاط.

شكل 5 منحنى الاعمدة الخاص بالضريبة الجزافية و أهمية التجهيزات



الجدول التالي يبين المشاهدات الفعلية الثابتة.

جدول 15 ملخص القيم الثابتة والقيم المفقودة

	المشاهدات					
	الثابتة		المفقودة		المجموع	
	N	نسبة المئوية	N	نسبة المئوية	N	نسبة المئوية
انواع نسب الضريبة * أهمية الموظفين	16	100,0%	0	0,0%	16	100,0%

الدراسة التالية تبين علاقة الخاضع للضريبة الجرافية بالنسبة أهمية الموظفين.

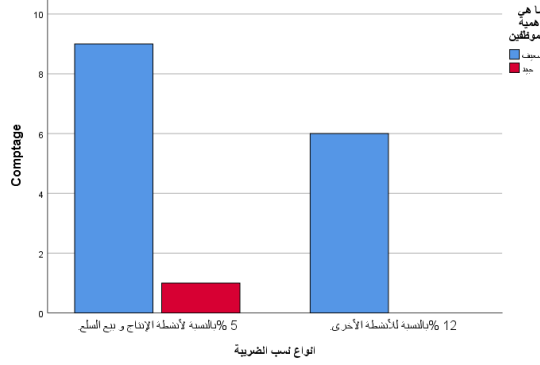
جدول 16 جدول المتقاطع لأنواع نسب الضريبة * أهمية عدد الموظفين

		أهمية الموظفين		المجموع
		ضعيف	مهم	
انواع نسب الضريبة	5 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.	9	1	10
	12 % بالنسبة لأنشطة الأخرى.	6	0	6
المجموع		15	1	16

➤ تحليل نتائج الجدول والمنحنى الأعمدة:

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد الخاضعين للضريبة بالنسبة لكلا النوعين من النسب يتميزون بعدد عمال ضعيف جدا.

شكل 6 منحنى الاعتماد بين أهمية عدد الموظفين



للتأكد هل الفرق بين النوعين من الخاضعين للضريبة له معنوية إحصائية أو بالأحرى هل متغير أنواع النسب له تأثير معنوي على عدد الموظفين. نلجئ لعدة اختبارات إحصائية:

3- اختبار فيشر.

4- معامل التوافق.

اختبار فيشر المضبوط					
	القيمة	درجة الحرية	معنوية إحصائية مقربة (ثنائية)	معنوية إحصائية مضبوطة (ثنائية)	معنوية إحصائية مضبوطة (احادية)
اختبار فيشر المضبوط				1,000	0,625
عدد المشاهدات الثابتة	16				

➤ اختبار الفرضيتين:

- الفرضية العديمة: لا يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) بالنسبة للعدد الموظفين.

- الفرضية البديلة: يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) بالنسبة للعدد الموظفين. (أي أن نوع النشاط له تأثير على عدد الموظفين).

✓ حسب اختبار فيشر المضبوط:

نجد ان $P. V = 0.625$ أي أكبر من قيمة $\alpha = 0.05$ وعليه نختار الفرضية العديمة

- H_0 لا يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) في أهمية الموظفين.

3) معامل التوافق: Contingency coefficient:

بعد استخراج جدول اختبار معامل التوافق من برنامج الاس ب س س، نجد ما يلي:
قيمة المعامل، 0,196، والمعنوية الإحصائية بقيمة 0,424 أي أكبر من 0,05% وبالتالي لا يوجد توافق أو بالأحرى لا توجد علاقة بين متغير النسبة ومتغير عدد الموظفين.

جدول 17 معامل التوافق

	القيمة	معنوية الاحصائية
معامل التوافق	0,196	,424
عدد المشاهدات	16	

وعليه يمكن القول إن نوع النشاط لا يؤثر على عدم أهمية العمال، في الحقيقة يرجع ذلك الأمر الى أهمية النشاط غير الرسمي في الجزائر وعدم التصريح الحقيقي للعمال.

الجدول التالي يبين المشاهدات الفعلية الثابتة.

جدول 18 ملخص القيم الثابتة والقيم المفقودة

	المشاهدات					
	الثابتة		المفقودة		المجموع	
	N	نسبة المئوية	N	نسبة المئوية	N	نسبة المئوية
انواع نسب الضريبة * التصحيح الجبائي	16	100,0%	0	0,0%	16	100,0%

الدراسة التالية تبين علاقة الخاضع للضريبة الجزائرية بالنسبة لعملية التصحيح الجبائي.

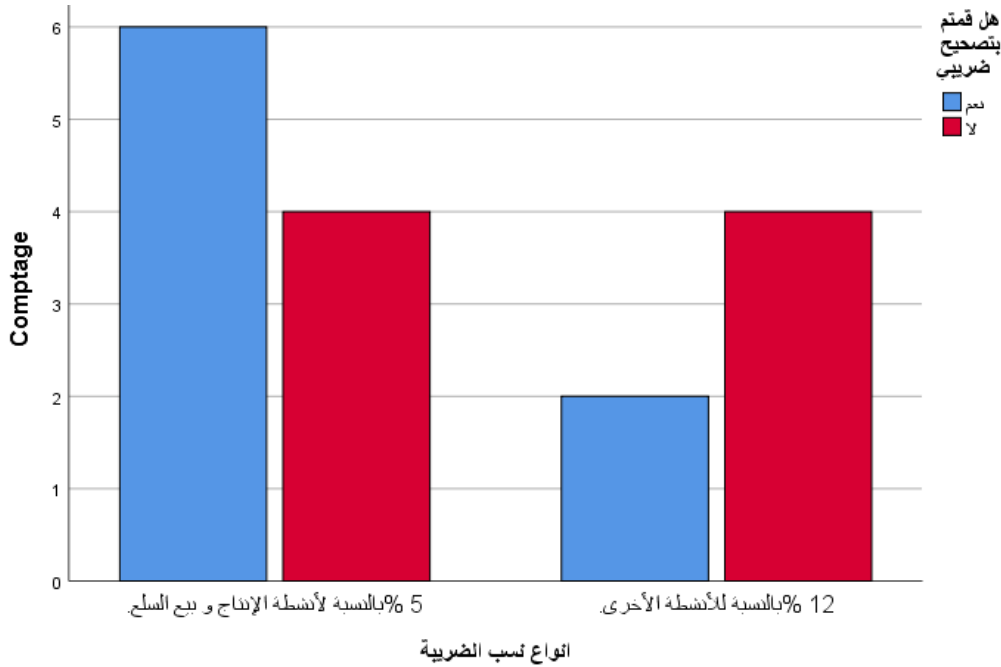
جدول 19 16 جدول المتقاطع لأنواع نسب الضريبة * التصحيح الجبائي

		التصحيح الجبائي		المجموع
		نعم	لا	
انواع نسب الضريبة	5 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع.	6	4	10
	12 % بالنسبة لأنشطة الأخرى.	2	4	6
المجموع		8	8	16

تحليل نتائج الجدول والمنحنى الاعمدة:

نلاحظ من خلال الجدول ان نصف عدد الخاضعين للضريبة بالنسبة لكلا النوعين من النسب قد قامت مصالح الضرائب بتصحيح جبائي لرقم أعمالهم التجاري.

شكل 7 منحنى الاعمدة يبين نسبة التصحيح الجبائي



للتأكد هل الفرق بين النوعين من الخاضعين للضريبة له معنوية إحصائية أو بالأحرى هل متغير أنواع النسب له تأثير معنوي على التصحيح الجبائي. نلجئ لعدة اختبارات إحصائية:
-5 اختبار فيشر.

اختبار فيشر المضبوط					
	القيمة	درجة الحرية	معنوية إحصائية مقربة (ثنائية)	معنوية إحصائية مضبوطة (ثنائية)	معنوية إحصائية مضبوطة (احادية)
اختبار فيشر المضبوط				1,000	0,304
عدد المشاهدات الثابتة	16				

➤ اختبار الفرضيتين:

- الفرضية العديمة: لا يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) بالنسبة للتصحيح الجبائي.
- الفرضية البديلة: يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) بالنسبة للتصحيح الجبائي. (أي أن نوع النشاط له تأثير على التصحيح الجبائي).

✓ حسب اختبار فيشر المضبوط:

- نجد ان $P. V = 0,304$ أي أكبر من قيمة $\alpha = 0.05$ وعليه نختار الفرضية العديمة
- H_0 لا يوجد فرق بين نسب النسبتين (5% و 12%) بالنسبة للتصحيح الجبائي.

(4) معامل التوافق: Contingency coefficient

بعد استخراج جدول اختبار معامل التوافق من برنامج الاس ب س س، نجد ما يلي:
 قيمة المعامل 0,250 والمعنوية الإحصائية بقيمة 0,302 أي أكبر من 0,05% وبالتالي لا يوجد توافق او بالأحرى لا توجد علاقة بين متغير النسبة ومتغير التصحيح الجبائي.

جدول 20 معامل التوافق

	القيمة	معنوية الاحصائية
معامل التوافق	0,196	,424
عدد المشاهدات	16	

وعليه يمكن القول إن نوع النشاط لا يؤثر على متغير التصحيح الجبائي. المشكل الملاحظ في المركز الجوي للمضرائب هو أنه عندما يصرح الخاضع للضريبة بالمستوى الأدنى فان مصالح الضرائب لا تستطيع الخروج للمعاينة النشاط بسبب ضعف الموارد البشرية ولا تستطيع ارسال تصحيح جبائي C4.

الخاتمة العامة

إن هدف دراستنا هو تسليط الضوء على فعالية التصريح التلقائي للضريبة الجزافية الوحيدة في التقليل من التهرب الضريبي، ولأجل ذلك قمنا بدراسة موضوعنا بشكل كافي ومتكامل كان لابد من دراسة النقاط الرئيسة في موضوعنا من تعاريف وأنواع الخ لكل من الضريبة الجزافية الوحيدة والتهرب الضريبي، وقمنا كذلك بتطبيقية في مركز الجوازي للضرائب "البدر" ولاية سعيدة للمكلفين الخاضعين لهذا النوع من الضريبة.

لقد أصبح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من أهم الأنظمة الواجب دراستها نتيجة للتغيرات الذي خضع لها هذا النظام منذ تأسيسه سنة 2007 إلى يومنا هذا، وهو ما جمع بين الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني في النظام السابق. وهو من أصغر الأنظمة الضريبية

عرف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة عدة تغيرات سواء على مستوى المعدلات أو الوعاء أو الأسقف أو رقم الأعمال المحقق خلال السنة المالية. كما أن هذا النظام يفرض ضريبة سنوية واحدة موحدة على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف المكلف. إن الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر حسب الدراسة التي قمنا بها في مركز الضرائب "البدر" ولاية سعيدة، تختلف حسب النشاط والتصريح الجبائي وحسب المعدل والمكان الممارس فيه النشاط لكل مكلف.

لقد كانت تلك التغيرات تساهم في تحسين المردودية الجبائية العادية ومن خلال الدراسة التي قمنا بها نلاحظ أن الضريبة الجزافية الوحيدة في تزايد مستمر عندما كانت إدارة الضرائب هي التي تحدد مبلغ الضريبة الواجب دفعه الذي هو على عائق المكلف، إلا إن هناك انخفاض مستمر وحاد في مردودية التحصيل للضريبة الجزافية الوحيدة منذ تطبيقها سنة 2016 فهذا التعديل أصبح ينص على دفع الحد الأدنى فقط 10000 دج. كما تعتر الضريبة الجزافي الوحيدة موردا هاما بالنسبة للدولة خاصة الجماعات المحلية مثل البلدية.

كذلك تعتبر الضريبة الجزافية الوحيدة موردا هاما لتمويل نفقات الدولة، حيث انه بعد بدخول الجزائر في اقتصاد السوق أصبح من الضروري أن يتفاعل النظام الضريبة الجزافية الوحيدة مع متطلبات السوق الحر و العولمة الاقتصادية خاصة بعد أن تبين أن هذه الأخيرة من الموارد الهامة تتسم بعدم الاستقرار في تحقيق و توجيه برامجها الإنمائية إذ يمكن اعتبار هذا النوع من الجباية الناجعة في يد الدولة ، فالدولة الجزائرية تفكر حاليا في البحث عن موارد مالية الضرورية لتغطية النفقات العامة خارج مجال المحروقات، و لتحقيق ذلك لا بد أن تفكر النهوض بالقطاعات الأخرى و جلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو دولية بهدف تحقيق إيرادات ضريبية.

ولقد بينت لنا الدراسة أن التصريح التلقائي و دفع الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة هو في حد ذات طريقة من طرق التهرب الضريبي لان المكلف إذا دفع الحد من الضريبة لا يمكن لإدارة الضرائب اعتادت النظر في ملفه مهما كان رقم الأعمال المحقق خلال السنة.

فالتهرب الضريبي ظاهرة عالمية تستنزف الاقتصاد الوطني و موارد الدولة كون الضريبة من الموارد الأساسية لها و التهرب من دفعا يشكل مشكلا اقتصادي و اجتماعيا، كما تشكل ظاهرة التهرب الضريبي نقطة سوداء في

الأنظمة الجبائية في مختلف الدول نتيجة ارتفاع حجم الخسائر التي يعكسها التي تكلف ميزانية ضخمة لسد العجز الحاصل على مستوى مالية الدولة.

ومن هذا المنظور نجد معظم فقهاء القانون الجبائي يتفقون على أن الضرائب أصبحت تشكل وسيلة فعالة و ضرورية لتوجيه السياسة الجبائي و الاقتصادية للدول و بالتالي فان التهرب الضريبي يبقى هاجسا أمام السلطات العامة لكونه يستنزف هذه الضرائب التي تشكل ركيزة أساسية لتمويل النفقات و تأهيل الاقتصاد الوطني، ليصبح أكثر تنافسية خاصة في ظل العولمة و انفتاح الأسواق الخارجية.

وعلى هذا الأساس فقد خلصت الدراسة لتحقيق مجموعة من النتائج و التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

النتائج:

- ✓ يوجد بعض القوانين المالية في النظام الجبائي الجزائري لا تتماشى مع الواقع و تؤدي إلى إحداث مشاكل كبيرة لدى المكلفين الخاضعين للضريبة.
- ✓ قلة الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- ✓ نظرا لآثار السلبية المتعددة للتهرب الضريبي، فهو يشكل أهم التحديات التي تقف أمام التطبيق الفعال للسياسة المالية و الاقتصادية.
- ✓ يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذا فان الطريقة المثالية لمكافحة التهرب تكمن في البحث عن فعالية النظام الضريبي.
- ✓ كثرة الثغرات و تعددها في النظام الجبائي أدت بالمكلفين إلى عدم ثقتهم به، وعدم قدرة أعوان الإدارة الضريبية على مواكبة هذه التغيرات مما أدى إلى ظهور ظاهرة التهرب الضريبي و ارتفاعه.
- ✓ نقص الإمكانيات المادية و البشرية علو مستوى مقرات الضريبة الحديثة.
- ✓ عدم احترام الاختصاص عند التوظيف.

التوصيات:

- ✓ تدعيم برنامج مكافحة التهرب الضريبي بوضع و سن سياسات قوية.
- ✓ بساطة النظام الضريبي.
- ✓ تمتع النظام الضريبي بالشفافية و المرونة.
- ✓ تخفيف العبء الضريبي، من خلال استعمال معدلات و أسس ضريبية معتدلة، بالإضافة إلى تجنب الازدواج الضريبي.
- ✓ السعي إلى تحقيق العدالة الضريبية و تدعيم التكفل الاجتماعي.
- ✓ تنفيذ الصارم لمختلف العقوبات الجبائية و الجنائية المسلطة على المتهربين من دفع الضريبة.

- ✓ إصلاح شامل للإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي.
- ✓ تعميم التعامل بالشيكات و ذلك لضبط مختلف المعاملات التجارية.
- ✓ نشر الوعي الضريبي باستعمال عدة طرق كالصحافة، إصدار دليل المكلف، إقامة مكاتب للإرشاد الضريبي...الخ.
- ✓ توسيع اعتماد إدارة الضرائب على معلومات الغير، و التي تقيد في الكشف عن حالات التهرب الضريبي.
- ✓ إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب، وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل و إبعادهم عن إغراءات الممولين.

آفاق الدراسة:

- إن هذه الدراسة قد حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة التي أمكن الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبار هذا الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وأبعاده، وبهذا الصدد وفي إطار إنجاز بحثنا هذا أثار انتباهنا عدة مواضيع يمكن أن تكون مواضيع بحث مستقبلاً من طرف الطلبة والباحثين والتي نأمل من خلالها المساهمة في دفع عجلة تقليل من التهرب الضريبي وهي كالتالي:
- دور الضريبة الجزافية الوحيدة في التنمية المحلية.
 - الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة عن التهرب الضريبي.

قائمة المراجع

- الجيلاني بلواضح. (2018). تحليل و تقييم نظام الضريبة الجزائرية في ظل الاصلاح الجزائري. *مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد*، 2(2)، 253-372.
- المديرية العامة للضرائب. (2021). *قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة*.
- بزة صالح. (2019). تحديات النظام الجبائي الجزائري للحد من الاقتصاد غير رسمي. *مجلة الباحث*، 19(1)، 211-221.
- بن عيسى طالبي. (2018). الضريبة الجزائرية الوحيدة في الجزائر - تخفيف و تبسيط الاجراءات الجبائية. *مجلة دراسات جبائية*، 7(1)، 183-213.
- بو عبد الله رابحي. (2021). دور الاصلاحات الجبائية لقوانين المالية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي بالجزائر (قانون المالية لسنة 2017 انموذجا). *Revue des Economies financières bancaires et de management*، 10(1)، 189-211.
- بوطيبة زوبيري، و عبد المؤمن ولد قادة. (2017-2018). دور المدقق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب دراسة حالة مركز الضرائب سعيدة. 47. *كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية - جامعة سعيدة*.
- جمال الدين سيليني، و محمد طالبي. (2021). اثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل ازمة جائحة كورونا - دراسة حالة : نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسات. *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال*، 7(2)، 410-392.
- جيلاني بلواضح، و يحيى سعدي. (2014). فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة لمديرية الضرائب ولاية المسيلة خلال (2007-2012). *مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية*، 7(12)، 29-45.
- خيرة مجدوب، و مصطفى طولي. (2018). أثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي - دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية التيارت. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، 3(5)، 49-64.
- رميساء باندي، و السعيد خويلدي. (2020). العلاقة بين التهرب الضريبي والفساد. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، 12(1)، 459-473.
- زواوي زاوي، و محمد عبد الرؤوف مولاي. (2020/2019). إسهامات التدقيق المحاسبي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي دراسة حالة مركز الضرائب - سعيدة. 19. *كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية - جامعة سعيدة*.
- سدرة نجوى. (2019). آليات مكافحة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري. *مجلة الحقوق العلوم السياسية*، 6(1)، 267-286.
- سعدي اسماء، و وليد عبد الرحمان ضامر. (2018). العوامل الاجتماعية المؤثرة في التهرب الضريبي. *دراسات فالنتمية و المجتمع*، 5(2)، 136-147.
- سفيان بوزيد. (2015). التهرب الضريبي مفهوم وقياس. *marchés & Revue Finance*، 2(1)، 118-150.
- سمية صلعة، و وهيبه بوخونوني. (2020). فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي : دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البيض. *مجلة دراسات جبائية*، 9(1)، 97-114.
- شرفي محمد. (2017-2018). *مطبوعة في دروس تحليل البيانات باستخدام spss*. معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير: المركز الجامعي نور البشير البيض.

- عبد الحكيم عمراني، و عبد الحق باي. (2020). مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات. مجلة الاجتهاد و الدراسات القانونية و الاقتصادية، 9(3).
- عبد المجيد بلحوت، و عمر حمزة زاوي. (2019). الانتقال من النظام الجزافي الى نظام الضريبة الجرافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل و تسهيل الاجراءات الجبائية. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 12(2).
- عناية غازي حسين. (2003). النظام الضريبي في الفكر المالي الاسلامي دراسة مقارنة.
- كريمة شايب باشا. (2018). مكونات جباية البلدية و هيمنتها في تمويل ميزانيتها. مجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، 3(1)، 205-197.
- لعل رمضان، و عبد القادر شارف. (2018). الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا و الصين). مجلة افكار الاقتصادية، 8(2)، 212-190.
- محمد جلوي. (2020-2021). نماذج احصائية و تحليل البيانات. تم الاسترداد من <https://e-learning.unive-saida.dz/moodle>
- محمد عبده موفق. (2015). التهرب الضريبي في الفقه الاقتصادي الإسلامي (دراسة مقارنة). الأردن: دار الجنان للنشر و التوزيع عمان.
- محمد علي. (2016). النظام القانوني و متطلبات تفعيل التنمية المحلية. مجلة البحوث القانونية و السيسية، 2(7)، 387-397.
- مختار بن سفيان. (2020/2019). فعالية الرقابة الجبائية للحد من الغش و التهرب الضريبي دراسة حالة مركز الضرائب - سعيدة. 13-10. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية - جامعة سعيدة.
- مراد ميهوبي. (2014). اجراءات تحصيل الضريبة اي الفعالية؟ "التواصل"، 20(3)، 251-240.
- مراد ناصر. (2010). أسباب التهرب الضريبي و آثارها على الاقتصاد الوطني. دراسات الاقتصادية، 10(1)، 17-07.
- مطبوعة دروس في مقياس تحليل البيانات باستخدام spss. (2017-2018).
- مليكاوي مولود. (2015). الإنفاق الضريبي في الجزائر و اشكالية التهرب الضريبي دراسة تحليلية تقييمية. مجلة دراسات جبائية، 4(2)، 238-213.
- ميلود وازرقى. (2017). التدابير الجبائية الجديدة المتعلقة بنظام الضريبة الجرافية الوحيدة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة (4).
- ناصر مراد. (2009). اجراءات مكافحة التهرب الضريبي. *recherches économiques*، 4(3)، 47-27.
- نورة قنوري، و نورية غازي. (2020). إستراتيجية عصرنة إدارة ضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في جزائر. بشائر الاقتصادية، 6(2)، 318-299.

الملاحق

الاستبيان

			ما هو نوع النشاط للخاضع للضريبة؟
ضعيف	متوسط	مهم	موقع النشاط
			ما هو رقم الاعمال المصرح به في السنوات الثلاثة الأخيرة؟
			هل تم تحصيل فواتير غير مصرح بها؟
			إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو مقدار الفاتورة؟
ضعيف	متوسط	مهم	أهمية التجهيزات
ضعيف	متوسط	مهم	مساحة المحل التجاري
ضعيف	متوسط	مهم	عدد العمال
			هل قامت مصالح الضرائب بتصحيح جبايي؟